2022

التدخل الروسي في سوريا: الدوافع والمآلات

معالي محمد لطفي محمود إبراهيم سالم

باحثة دكتوراه العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الملخص

جاءت هذه الدراسة بعنوان التدخل الروسي في سوريا: الدوافع والمآلات وتناولت الموقف الروسي من الثورة السورية والدعم السياسي الروسي لسوريا والذي تمثل في (الحل السياسي لقضية الأسلحة الكيميائية السورية، سلاح الفيتو الروسي في أروقة الأمم المتحدة، المبادرات السياسية الروسية لحل الأزمة السورية)، وكذلك الدعم العسكري. كما حاولت الدراسة التعرف على الأسباب والمحددات والمصالح التي دفعت روسيا للتدخل في سوريا وأثر ذلك على التحول في توازن القوي على الأزمة السورية من منظور العلاقات بدراسة الآليات أو الظروف التي أحاطت بصانع القرار السياسي الروسي لإصدار قرار التدخل عسكرياً، ومآلات هذا التدخل من النواحي العسكرية والسياسية مع التركيز على البعد العسكري وما حققته على الأرض. وتوضح أن التدخل الروسي جاء للتأكيد على الدور الجديد الذي تلعبه روسيا في الساحة الدولية كقوة دولية مؤثرة في العلاقات الدولية ومنافس للولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على النفوذ الروسي في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط. وفى الخاتمة من خلال دراسة العمليات العسكرية على الأرض توصلت الدراسة إلى أن روسيا حققت أكثر مما أرادته من وراء تدخلها عسكرياً في سوريا.

الكلمات الدالة: التدخل العسكري، سوريا، روسيا، دوافع، مآلات

Abstract

This study title is" the Russian intervention in Syria: Motives and outcomes .it focused on the role of the Russia as an international player identifying the reasons, determinants and interests of Russian intervention and the impact on the shift in the balance of power over the Syrian crisis from the perspective of international relations.

The Russian intervention came also to emphasize the new role played by Russia in the international arena as an influential international force in international relations and a rival to the United States of America and preserve Russian influence in the Middle East and the Mediterranean Sea.

In conclusion, the study explained that Russia achieved more than it wanted from its military intervention in Syria.

Keywords: military intervention, Syria, Russia, motives, outcomes

مقدمة

بدأت إرهاصات الأزمة السورية داخلية ثم سرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي، تغلبت فيه الحسابات الجيوسياسية، والمصالح الاستراتيجية. وكانت البداية في مدينة درعا من خلال بعض الأصوات التي بدأت تطالب بالحرية تيمناً بما حدث في تونس ومصر، من ثورات ما عرف بـ "الربيع العربي"، ويعود السبب وراء ذلك إلى ما تمثله سوريا من أهمية وقيمة استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

و بعد أن ظلت روسيا ترفض التدخل العسكري في سوريا ما لبثت أن قررت التدخل عسكريا في سوريا بعد مضى خمس سنوات على الحرب المستمرة في سوريا ، بعدما أعلن الكرملين منح الرئيس بوتين تفويضًا بنشر قوات عسكرية في سوريا، والذى جاء بعد طلب الرئيس السوري بشار الأسد مساعدة عاجلة من روسيا، بما شكل أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة، وهو ما مثل تحولاً مهماً على الصعيدين السياسي والعسكري فيما يتعلق بالاستراتيجية الروسية للتفاعل مع واقع عالمي جديد، فضلاً عن كونه سيلقى بظلاله على مجمل التفاعلات التي تشهدها الساحتان الإقليمية والدولية خلال السنوات القادمة.

جاء تدخل روسيا العسكري في الأزمة المتصاعدة في سوريا منذ عام 2011، حيث بدأ ذلك التصعيد بتعزيز قوتها العسكرية في سوريا بصورة ملحوظة بداية من ربيع 2015، إلى أن تم القيام بعمليات عسكرية جوية في نهاية سبتمبر 2015 استهدفت أغلب طلعاتها مناطق وعناصر المعارضة المسلحة على خطوط القتال مع النظام، مع بعض العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي سيطر على مناطق واسعة من سوريا.

وقد اتخذ بوتين قرار المشاركة العسكرية المباشرة والمحدودة في الأزمة السورية في ظل ظروف دولية وسورية خاصة، فمن ناحية، كانت روسيا قد خسرت، وإلى حد كبير، معركة أوكرانيا وأصبحت ملزمة أمام القوى الغربية، الأوروبية والأمريكية، بتنفيذ اتفاق مينسك الثاني حول التوصل إلى حل للنزاع في شرق أوكرانيا. وقد تسبب النزاع في أوكرانيا وقيام موسكو بضم شبه جزيرة القرم في فرض عقوبات مالية واقتصادية قاسية على روسيا وتراجع كبير في العلاقات الغربية – الروسية. كما أن القوى الغربية أبدت عدم اكتراث لرفض موسكو استمرار توسع الحلف الأطلنطي في شرق أوروبا والبلقان. إضافة الى ذلك، فإن سقوط بعض حكومات دول الثورات العربية والحكم الأوكراني الموالين

لموسكو سبب قلقاً عميقاً في أوساط القيادة الروسية من أن الغرب يستخدم نشر الديمقراطية للإطاحة بمن يريد من الدول، مما قد يهدد نظام الحكم الروسي نفسه في المستقبل.

وساق الكرملين جملة من الأسباب والدوافع للتدخل الروسي في سوريا أهمها المحافظة على مؤسسات الدولة السورية تجنباً لتكرار سيناريو العراق وأفغانستان أو الصومال، حيث أدى انهيار الدولة في هذه البلدان إلى حروب أهلية، وتحولها إلى بؤر إرهاب أو دول فاشلة تمثل تهديداً لمواطنيها وبلدان الجوار.

ومع مرور الزمن بدأت بعض تصريحات المسؤولين الروس تكشف جوانب أخرى مهمة تتعلق برغبة روسيا في تجريب أسلحتها الحديثة والترويج لها.

وفى الخطاب الموجه إلى الرأي العام الروسي، ركزت موسكو على أنها ترغب في شن حرب استباقية ضد الإرهابيين في سوريا وكرر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورؤساء الأجهزة الأمنية أن نحو ألفى روسي وثلاثة آلاف من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق يقاتلون في صفوف داعش بما يشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي الروسي والاستقرار في آسيا الوسطى في حال عودتهم من سوريا والعراق.

والثابت أن التدخل الروسي جاء عقب تقدم المعارضة الكبير والذي أدى إلى خروج محافظة إدلب بالكامل من سيطرة النظام لتكون هي المدينة الثانية بعد الرقة التي يفقد فيها النظام جميع مواقعه، كما أن حرب تحرير إدلب جاءت عقب توحيد جهود عشرات التنظيمات المعارضة لمحاربة النظام.

وقد وظفت روسيا إمكانياتها المختلفة من أجل عدم تكرار نموذج التغيير الذى ضرب دول الربيع العربي في حالة سوريا ، ذلك التغيير الذى بدأ بسقوط رؤساء وحكومات تونس ثم مصر ثم ليبيا ثم اليمن، حيث لم تتوان عن تقديم دعم سياسي شمل تبنى وجهة نظر النظام في اعتبار ما يدور في سوريا مؤامرة خارجية أو حرب تقودها جماعات إرهابية تستهدف أمن واستقرار سوريا، علاوة على دعم سياسي في المحافل الدولية وتوفير غطاء لتجاوزاته في مواجهة أي قرارات دولية أو إقليمية كمقدمة لتدخل خارجي وصولاً إلى تغيير في تركيبة السلطة في سوريا، وشمل هذا الدعم أيضا تنسيق روسي مع القوى الإقليمية المؤيدة لنظام بشار الأسد فضلاً عن تقديم دعم مادى للنظام السوري شمل تدفقات مالية ومعدات عسكرية، وخبراء أمنيين وعسكريين بجانب دعم تقنى وتكنولوجي له صلة بدعم العمليات العسكرية للنظام.

وبذلك يُعد التدخل الروسي في سوريا تطوراً غير مسبوق في تاريخ علاقاتها مع البلدان العربية وهو الأوسع نطاقاً خارج حدود الاتحاد السوفيتي الأسبق منذ حرب أفغانستان فروسيا سبق لها أن جربت قواتها في نزاعات مع جورجيا وأوكرانيا عامي 2008،2014 لكن صعوبة التدخل في سوريا تكمن في بعده عن مراكز قيادة الجيش الروسي وتحدى مصاعب تأمين وإدارة الدعم اللوجيستي والمعلوماتي للعمليات.

أولاً: المشكلة البحثية والتساؤلات

بعد أن ظلت روسيا ترفض التدخل العسكري في سوريا ثم ما لبثت أن قررت التدخل عسكرياً في سوريا بعد مضى خمس سنوات على الحرب المستمرة في سوريا، بعدما أعلن الكرملين منح الرئيس بوتين تفويضًا بنشر قوات عسكرية في سوريا، والذي جاء بعد طلب الرئيس السوري بشار الأسد مساعدة عاجلة من روسيا، بما شكل أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة، وهو يمثل تحولاً مهماً على الصعيدين السياسي والعسكري فيما يتعلق بالاستراتيجية الروسية للتفاعل مع واقع عالمي جديد.

وكان الرئيس بوتين قد أعرب عن رغبة بلاده في مواجهة تنظيم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق) داعيًا لتشكيل تحالف حقيقي (سوري عراقي إيراني روسي) متهمًا الولايات المتحدة الأمريكية والغرب" بتغذية الإرهاب". (عبد الحي، 2013، ص7)

وقد أثار هذا التدخل لروسيا في الشرق الأوسط وما هي المكاسب السياسية التي تسعى روسيا لتحقيقها من الانخراط العسكري في الحرب الأهلية في سوريا. ما أثار تساؤلات حول دوافع وأبعاد هذا التدخل، ومدى ارتباطه بالطفرة في القدرات العسكرية الروسية. ثم ما لبثت موسكو أن أعلنت مساء يوم الاثنين 14 مارس، وبصورة مفاجئة، أن الرئيس فلاديمير بوتين أصدر أوامره بسحب معظم القوة الروسية الجوية في سوريا وأثارت هذه الخطوة المفاجئة تعليقات واسعة النطاق داخل روسيا وخارجها. جاء قرار بوتين بعد مضى أكثر من خمسة أشهر على بدء العمليات الجوية الروسية في سوريا في نهاية سبتمبر 2015، متزامناً مع انطلاق المباحثات بين وفدى المعارضة والنظام للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية فيما بات يعرف بـ"جنيف الثالثة".

انطلقت الدراسة من مشكلة أساسية وهى أن موضوع التدخل الروسي في الأزمة السورية له تأثير مباشر في العلاقات الدولية وتوازن القوى في المنطقة والنظام الدولي، وتعد أحد أهم الموضوعات التي يثير النقاش والجدل حولها وفي ضوء هذه الإشكالية تحاول الدراسة التعرف على الأهداف الحقيقية للتدخل العسكري الروسي في سوريا وذلك بدراسة الفجوة بين الأهداف المعلنة من محاربة الإرهابيين والتنظيمات المتشددة مثل داعش وبين ما هو على أرض الواقع من دعم عسكري ولوجيستي لحماية النظام السوري من الانهيار ولو كان ذلك على حساب الشعب السوري.

وبالتالي يصبح السؤال البحثي الرئيسي هو: لماذا قامت روسيا بالتدخل العسكري في سوريا على الرغم مرور خمس سنوات على الأزمة السورية؟ ولماذا قررت الانسحاب التكتيكي/ الجزئي لقواتها منها لاحقاً في 2016؟

ويتفرع عن هذا السؤال البحثي الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

1- ما طبيعة الموقف الروسي من الأزمة السورية منذ بدايتها في عام 2011؟
2- كيف تطور الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية من الدبلوماسية والسياسية إلى استخدام الأداة العسكرية؟
3- ما طبيعة المصالح التي تحكم السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟
4- ما مآلات التدخل العسكري الروسي في سوريا؟
5- ما دوافع الانسحاب العسكري الروسي من سوريا؟

ثانياً: أهمية الدراسة

جاءت أهمية الدراسة من أهمية ما أحدثه الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية من تحولات إقليمية ودولية في المنطقة وذلك بالعودة للأسباب التي دعت روسيا للتدخل في سوريا وتحليلها والبناء عليها في فهم التحولات السياسية المقبلة في العالم، بالإضافة الى دراسة الأبعاد السياسية للتدخل الروسي في الأزمة السورية على المستوى الإقليمي والدولي من خلال التركيز على مآلات هذا التدخل وبالتالي فإن أهمية الدراسة تشمل المحوريين التاليين:

أهمية علمية/ نظرية

- تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في كونه يركز على مجال مهم لدى باحثي ودارسي العلاقات الدولية وهو مجال صنع القرار للدول الكبرى، بما يساعدنا على فهم وتفسير مجريات الأحداث في الساحة الدولية. ولما كانت الدولة الروسية أحد القوى الكبرى في النظام الدولي فإنه ولا شك سيساعدنا في تحديد صنع القرار تجاه أحد الأزمات في منطقة الشرق الأوسط لفهم حقيقة دوافع هذا التوجه والأهداف المرجوة منه.

أهمية عملية

- يساعدنا على فهم واقع الأحداث التي تمر بها منطقتنا حالياً، ومحاولة تحليلها والتعرف على خلفياتها وآفاقها وبالتالي معرفة موقعنا من كل ما يجرى حولنا.

ثالثاً: **الإطار الزمني للدراسة**

يتحدد مجال الدراسة منذ قرار التدخل نهاية سبتمبر 2015 حتى قرار الانسحاب 14 مارس 2016.

رابعاً: **مصطلحات الدراسة**

تعرض الباحثة المصطلحات الأساسية للبحث على النحو التالي:

1- الأزمة:

- **تعريف الأزمة لغة:** عرفت الأزمة لغوياً بمعنى الشدة والقحط والمحنه؛ وأزم الشيء أمسك والأزم بمعنى الحمية والمأزم الضيق وكل طريق ضيق بين جانبين مأزوم وموضع الحرب مأزم. (الوجيز، 1999، ص15).
- **اصطلاحاً:** تعرف الأزمة بمعنى مرحلة التحول أو الانعطاف الشديد في مسيرة أحداث متتابعة، كما أنها تعنى حالة التغيير أو أنها تؤدي إلى تغير حاسم أو فاصل أي هي نقطة التحول في نسق السياسات.
- **التعريف الإجرائي:** الأزمة هي حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها هبوط غير معهود وبالتالي إعاقة تحقيق الأهداف المطلوبة (نصر، 2008، ص 3).

2- التدخل:

شكلت قضية التدخل الخارجي إحدى أبرز القضايا المعقدة في العلاقات الدولية، نظرًا للتحولات التي لحقت بهياكل القوى في البيئة الدولية، وتغير طبيعة الأطراف المتدخلة ودوافعها. ومن هنا تعرض تلك القضية لتطورات تنظيرية عديدة، خاصة أنها اصطدمت ابتداءً بنظرية السيادة التي تأسست عليها الدولة القومية الحديثة، ثم تلاحقت التغيرات التي مست التدخل الخارجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تصاعدت قضايا الأمن الإنساني، والصراعات، وحقوق الإنسان، بما فرض مداخل نظرية جديدة لفلسفات التدخل الخارجي (عبد الصبور، يناير 2014، 5).

- وبالرغم من شيوع ربط مفهوم التدخل الخارجي بالاستخدام الإكراهي للأدوات الاقتصادية، أو القوة العسكرية من قبل أطراف خارجية ضد دولة معينة، فإن المفهوم فعليًا أكثر اتساعاً من هذا التحديد والقصر، سواء من حيث آلياته وصوره، أو فواعله وأطرافه.
- مفهوم التدخل الخارجي يقدم إطارًا شاملًا لفكرة تأثير الخارجي في الداخلي، وهو ما يثير قضايا متعددة مثل تراجع السيادة المطلقة للدول، وتزايد انتشار القوة كمياً وكيفياً (لا سيما إلى الفاعلين من غير الدول)، وتنامي الاعتماد المتبادل، وتزايد انكشاف الدول للعالم الخارجي، بما يمكن أن تصل إلى مرحلة التبعية في بعض المجالات، وغيرها من القضايا. وبهذا المعني فإن مفهوم التدخل الخارجي أكثر اتساعاً، وتندرج تحته مفاهيم تشكل في حد ذاتها مجالات خصبة للبحث مثل التبعية، والتدخل الدولي لنشر الديمقراطية، وتدخل المنظمات الدولية لإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية للدول، ودور الأطراف الثالثة في النزاعات والصراعات، والتدخل الدولي لحسابات إنسانية وغيرها (معوض، يناير 2015: 11-13)
- **لغة:** يعرف التدخل بأنه 'تدخل بمعنى دخل قليلا والدخل ضد الخرج والدخل أيضا العيب والريبة، وبقال هذا الأمر دخل ولذا قال تعالى (وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ، أي مكر وخديعة". والتدخل يقصد به أيضاً هو من تدخل وتدخل في الأمور بمعنى: أدخل نفسه فيها وتداخل الشيء: قليلاً دخل قليلاً (عبد الرزاق، 2003، ص19).
- **التدخل: اصطلاحاً** يعني التدخلات الشرعية أو التي تتم في إطار هيئة الأمم المتحدة، لذلك هم يرون أن التدخل بمفهومه الواسع أنه كل سلوك خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول، قد يكون

شرعياً أو غير شرعياً وقد يساهم في إثارة النزاعات الدولية، وتصعيدها كما قد يسهم في تسويتها (يونس ،2010، ص20).

- **إجرائياً:** يعني كل سلوك غير مشروع لوحدة دولية تتضمن جميع أشكال التصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي للتأثير على سلطة الدولة المستهدفة. (برقوق،1994، ص15) وقد يكون التدخل عسكري لتحقيق مصالح الدولة المتدخلة على حساب المتدخل فيها.

خامساً: الأدبيات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تتعلق بالدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الروسية بشكل عام.

المجموعة الثانية: تتعلق بالدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط.

المجموعة الثالثة: تتعلق بالدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا.

المجموعة الأولى: تتعلق بالدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الروسية بشكل عام.

1) **Jeffery Mankoff, Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics, Rowman and Littelfield, 2011**

يتناول الكتاب تطور السياسة الخارجية الروسية منذ انتهاء الحرب الباردة، ويشير إلى أن سلوك روسيا أصبح أكثر حزماً على الصعيد الدولي منذ وصول بوتين للرئاسة 2000، وهذا السلوك جاء نتيجة أمرين هما التوافق في العقيدة المترسخة لدى النخبة الحاكمة عن هوية روسيا ومصالحها. والثاني هو بعض الأحداث التي تشمل الأسعار المرتفعة للطاقة والتواجد الأمريكي في المنطقة نظراً لحروب العراق وأفغانستان، وإن انتخاب ميدفيدف لن يؤدي إلى تغيير جذري في السياسة الخارجية الروسية نظراً لترسخ هذه الاتجاهات.

ويحلل الكتاب السياسات الخارجية لروسيا مع الفاعلين الدوليين الرئيسيين بما في ذلك الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي ودول الكومنولث والصين. ويؤكد الكاتب أنه بالرغم من التصريحات الروسية التي في أغلبها صارمة وانتشار القوات الروسية في جورجيا 2008 فليس هناك ما يدعو للقلق من عودة مواجهات الحرب الباردة مع الغرب، فروسيا اليوم مهتمة أكثر بما يعتبره قادتها أنه عودة لمكانها الصحيح بين القوى الكبرى في العالم وليس لتحدي الغرب.

2) Gabriel Gorodesky, Russia Between East and West: Russian Foreign Policy on The Threshold of The Twenty First Century, New York, Routlege, 2003

يتناول الكتاب السياسة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث يتناول محددات السياسة الروسية في عهد بوتين والتحول في العقيدة العسكرية الروسية وكيف سعت روسيا لتكوين هوية مستقلة لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ثم تناول السياسة الخارجية لبوتين بعد أحداث 11 سبتمبر وتناول العلاقات الروسية الأوروبية وموقفها من توسع الاتحاد الأوروبي شرقا. وتناول الكتاب التحديات التي تواجه روسيا في منطقة البلطيق وتناول السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط وجنوب ووسط آسيا. ثم تناول الكتاب مقارنة بين السياسة الروسية الخارجية تجاه الشرق الأوسط في فترتي حكم يلتسن وبوتين.

3) منى حسين أحمد القلاف، السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه روسيا الاتحادية (2000-2008) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

تناولت الدراسة في فصلها الثالث تصاعد القوة الروسية دولياً في مواجهة النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى التي تعتبرها موسكو منطقة نفوذها التقليدية وخط أحمر لأمنها القومي. واعتماد روسيا للنهوض باقتصادها على ركيزتين هما تصدير الطاقة، وتصنيع وتحديث السلاح الروسي ليتصدر صادرات السوق العالمي للسلاح.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم ملامح تغير السياسة الخارجية الروسية

- اتخاذ روسيا لسياسات وصفت بأنها تصادمية مع الولايات المتحدة للتصدي بحزم لمحاولات أمريكا لعزل وتقليص دور روسيا إقليميا مما ساعد على استعادة روسيا لمكانتها وهيبتها دولياً وإقليمياً.
- التخلي عن التوجه الأطلنطي إلى توجه أوراسي عن طريق توسيع نفوذ موسكو وبناء علاقات استراتيجية وتحالفات مع القوى الآسيوية الكبرى ودول وسط آسيا ودول القوقاز. فقد تم إنهاء الخلاف الروسي الصيني الحدودي بينهما 2004 وتطور العلاقات الروسية الهندية وسعي روسيا لتفعيل منظمة شنغهاي SCO كقوة إقليمية وسعي روسيا لتقوية علاقاتها مع دول الكومنولث المستقلة CIS.

- اســتخدام روســيا لســلاح تصــدير الغاز لمواجهة الضــغوط الغربية وتأكيد نفوذها في محيطها الإقليمي وللحد من توسـعات حلف الناتو ونشـر مشـروع الدرع الصـاروخية. كما قامت روسـيا بتوسيع دورها في الشرق الأوسط وتعزيز علاقاتها مع دول أمريكا الجنوبية.

4) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، العدد170، أكتوبر 2007.

يناقش المقال عودة الجدل التاريخي حول هوية روســـيا هل هي دولة أوروبية أم دولة آسيوية. ويرى الكاتب أن روسيا اتبعت توجها في سياساتها الخارجية وهما : الأول التوجه الأورو–أطلنطي والذي سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية 1991 الى 1995 وانطلق من أهمية إدماج روسيا مع الحضارة الغربية وتحديداً دول حلف الناتو كطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا، واتبعت روسيا سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع دول كومنولث الدول المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية .والثاني التوجه الأوراسي الجديد منذ نهاية 1995 وأساسه أن روسيا دولة أوروبية–آسيوية وأهم ملامحه الاهتمام بالتعاون مع دول الكومنولث و زيادة نفوذ روسيا في دول آسيا الوسطى واعتبار روسيا ضامن الأمن والاستقرار في دول الخارج القريب.

ويعرض المقال للمعضلات الرئيسية التي تواجهه روسيا في عملية صنع سياستها الخارجية وأهمها المشكلة السكانية، وعناصر القوة التي تساعدها في صنع سياستها الخارجية وأهمها التحسن الواضح في الاقتصاد الروسي.

5) محمد مجدان، سياسة روسيا اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد48، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)

تناولت الدراسة ما شهدته روسيا من الأزمات الكيرة سواء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية في عهد الرئيس الأسبق يلتسين، ثم تناولت فترة الرئيس فلاديمير بوتين وكيف استطاع إعادة بناء روسيا من جديد على الساحة الدولية من خلال إعادة بناء النظام السياسي الداخلي، وكذلك إعادة بناء سياستها الخارجية وتحدثت عن عودة روسيا إلى الشرق الأوسط وإقامة العلاقات الجديدة بين دول المنطقة، وخاصة إيران، وسوريا، ومصر.

المجموعة الثانية: تتعلق بالدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط.

1. نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات الأوروبية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.

تناولت الدراسة السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط مع بداية الحكم الرئيس بوتين إلى فترة الرئيس ميدفيدف ومحاولات تفعيل السياسة الخارجية بشكل عام وتأكيد مكانة روسيا واستقلالية قرارها الخارجي لتعود وتمارس دور مهم وواضح بعد تراجع ملحوظ في حقبة التسعينات.

وأرجع الكتاب العوامل التي أدت الى تفعيل السياسة الخارجية الروسية إلى 3 أسباب:

أولاً: التغيير في رؤية القيادة الروسية في تحديد أولوياتها من خلال سياسات استمت بالبراجماتية والواقعية

ثانياً: إعادة بناء الداخل الروسي اقتصاديا وعسكريا وتعزيز الاستقرار السياسي.

ثالثاً: التركيز على أمن الطاقة كمحدد للسياسة الخارجية الروسية

كما أشار الكتاب إلى الموقف الروسي من قضايا الشرق الأوسط وأبرزها التأكيد على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وعودة روسيا كوسيط وراعى دولي واعتمدت بعدين هما التأييد المطلق لإقامة دولة فلسطينية والحفاظ على علاقتها بإسرائيل ورفض روسيا لاحتلال العراق.

2. أحمد سيد حسين، السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، العدد 52، 2014

حيث تحدثت عن عودة روسيا مرة أخرى لتلعب دوراً فاعلاً، وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية وتناولت بعد ذلك محددات وأولويات السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها: خلق نظام دولي مستقر على أساس أحكام القانون الدولي، والاندماج أو توسع المشاركة في المنظمات والاتفاقيات الدولية، كذلك إقامة نظام متعدد الأقطاب، وتحدث في النهاية عن موقف روسيا من بعض قضايا الشرق الأوسط ومنها الأزمة السورية، والملف النووي الإيراني وقضية فلسطين.

3. نورهان الشيخ، محددات وآفاق العلاقات الروسية العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 39، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2007.

والتي تناولت العلاقات الروسية العربية على مدى السنوات العشر الأخيرة. فمن ناحية، استطاعت موسكو إعادة علاقاتها معه حلفائها التقليديين في المنطقة على أساس جديدة الا أن اللافت للانتباه هو التطور الكبير في علاقات روسيا بدول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية،

وبعد ذلك تناولت محددات العلاقات الروسية العربية والعوامل المختلفة التي تحكم تطورها المستقبلي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وكانت ستة عوامل أساسية وهى: استعادة روسيا لمكانتها كأحد القوى الكبرى الفاعلة، الشراكة الاقتصادية والتقنية، الدعم السياسي الروسي للقضايا العربية ، آفاق التعاون في المجال العسكري، الخبرة التاريخية الإيجابية للتعاون العربي الروسي والتقارب الديني والثقافي والحضاري بين روسيا والعالم العربي) ثم انتهت إلى أن القيادة الروسية ممثلة في الرئيس فلاديمير بوتين لديه رؤية لأولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية على النحو الذى يحثث مصالح الطرفين العربي والروسي.

4. كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد48، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2016.

حيث تناولت الدراسة بروز الصين وروسيا كدولتين تنافسان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خلال العقد الثاني القرن الواحد والعشرين ، وتناولت ما قامت به روسيا في جورجيا عام 2008 واستخدام القوة العسكرية بالإضافة الى شبه جزيرة القرم التي قامت روسيا بضمها اليها ثم تناولت صعود دولة الصين وتأثيرها على المصالح الأمريكية وتحدثت عن عودة روسيا من جديد إلى الشرق الأوسط والأهداف الجيوسياسية واستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط وتناولت علاقات روسيا مع ايران وأزمة الملف النووي الإيراني، وكذلك العلاقات مع مصر ثم تناولت عودة العلاقات السعودية الروسية عندما قام الرئيس الروسي بوتين بزيارة إلى المنطقة عام 2007 ، وتناولت كذلك العلاقات الروسية السورية والتدخل العسكري الروسي في سوريا مما أدى إلى تثبيت الدور الجيوسياسي لروسيا في المنطقة.

وقد استفادت الباحثة من عرض هذا الاتجاه بأنها تعرفت على: أهم التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والتي اعتمدت بشكل رئيسي على أن هناك تحولات جذرية في رؤية القيادة الروسية للسياسة الخارجية لروسيا ولأهدافها ولدور روسيا دولياً، فتغيرت السياسة الخارجية الروسية من توجه غربي في عهد يلتسن إلى توجه أوراسي ذو طبيعة براجماتية في عهد بوتين وتحديد أهم ملامح السياسة الخارجية الروسية التي صاغتها روسيا لتحقيق مصالحها بشكل عام، واستخدامها لأدوات جديدة لتحقيق أهدافها.

المجموعة الثالثة: تتعلق بالدراسات التي ركزت على تناول السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية:

1. **Camilla committeri, Russia's strategic game in Syria: when domestic Factors prevail upon foreign ambition, IAI working papers , October 2012**

أوضحت الدراسة أن الثورة السورية قسمت المجتمع الدولي كما لم تفعل أى ثورة عربية أخرى في حين كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد النظام السوري و ظلت روسيا هي المدافع عن نظام بشار الأسد ، وأوضحت أن هناك 3 أسباب رئيسية تقف وراء هذا الموقف الروسي: العلاقات التاريخية لموسكو مع دمشق والتي ترجع لفترة الحرب الباردة، المعارضة الروسية لاستخدام الولايات المتحدة للقوة في انتهاكها لسيادة الدول كما حدث في العراق 2003، وليبيا 2011 بالإضافة إلى خوف روسيا من وصول الاحتجاجات إلى روسيا نفسها وهذا العامل الأخير حيوي من وجهة نظر الكاتب لفهم السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا والشرق الأوسط وكذلك تجاه الولايات المتحدة وأوروبا حيث يرجع خوف روسيا إلى تشابه ببن مراحل الثورة السورية وتلك الاحتجاجات التي ثارت في موسكو بالإضافة إلى الهياكل الاقتصادية المتشابهة للدولتين والتي تشكل مصدر خوف للنخبة السياسة الروسية التي تخشى التدخل الدولي في شئونها الداخلية ،ويرى المؤلف أنه على الرغم من أهمية العوامل الاقتصادية والسياسية ولكنها لا تقدم تفسير للسلوك الروسي تجاه سوريا وأن العامل الداخلي هو العامل الحاسم والقاطع (الرغبة في روسيا قوية، ودور الإسلام في السياسة الروسية، والمعارضة لإعادة انتخاب بوتين).

2. **Andrej Kreutz, Syria: Russia's best asset in the Middle East, Russia .net .visionsN55,November 2010**

يرى الكاتب أن سوريا سوف تظل الشريك الأهم في المنطقة العربية لروسيا بسبب استقلالها النسبي عن الغرب، حكومتها العلمانية والتعاون الثنائي وحقيقة أنها تمدها بالوصول للبحر المتوسط وأن هذه العلاقات تعد سياسية واستراتيجية أكثر منها اقتصادية في الطبيعي مما يميزها عن علاقات روسيا مع السعودية والدول العربية الأخرى في المنطقة وقامت الدراسة باستعراض التطور التاريخي للعلاقات بين سوريا وروسيا منذ 1994 قبل أن يعترف المجتمع الدولي بسوريا كدولة مستقلة في ابريل 1946 حتى 2010(تاريخ إعداد دراسته)، وتناولت الدراسة مظاهر التعاون الروسي السوري.

3. **ميشيل كيلو، "رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، السياسة الدولية، العدد 195، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، يناير 2014.**

حيث تناول التحليل آفاق العلاقات الروسية – السورية في ظل السيناريوهات المختلفة للمستقبل السوري وأكد على أن عدم استجابة روسيا لمطلب المعارضة السورية واستمرارها في دعمها للنظام يرجحان فقدانها نفوذها في سوريا ورأى أن حل الأزمة السورية يأتي من خلال الحل السياسي وليس العسكري.

4. **محمد عبد الله يونس، رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا، مجلة السياسة الدولية، يناير 2016، العدد 203، المجلد 51**

تناولت هذه الدراسة التدخل العسكري الروسي في سوريا باعتباره تحولا جوهرياً في الاستراتيجية العسكرية الروسية ، وعلى الرغم من تأكيد القيادة الروسية اقتصار أهداف التدخل العسرة على التصدي لتنظيم داعش في سوريا وبالتالي التمكن من القضاء على تهديدات جهادى القوقاز إلا أن أغلب التحليلات قد أكدت وجود دوافع أخرى للتدخل الروسي ومن أهمها أنه بعد بمنزلة مناورة عسكرية محدودة النطاق لمواجهة سياسة العزل والاحتواء التي اتبعتها القوى الأوروبية ضد روسيا عقب التدخل في أوكرانيا ، أو أن الرئيس فلاديمير بوتين يركز على تحقيق أهداف بسيطة وواضحة لاستثمار القوة الروسية بصورة ذكية دون إضعاف روسيا داخلياً والبعض قال أن الرئيس الروسي بوتين يسعى إلى السيطرة على هذه المنطقة من بوابة سوريا وخاصة أن سوريا حليف قديم لموسكو.

5. **Ekaterina Stepanova, The Syria crisis and the, making of Russia's Foreign Policy,2012**

والتي حاولت فيها إبراز تأثير الأزمة السورية على النمط العام للسياسة الخارجية الروسية وتناولت فيها محددات السياسة الخارجية الروسية عامة ثم ركزت على التحدي السوري الذي دفعت صناع القرار الروس اعتماد أساس جديدة للتعامل مع هذا التحدي.

6. **دراسة بعنوان خلفية العلاقات الروسية السورية an overview of Russian –syrian relations لكاتبه Taha Cheriet** تعرض الدراسة للعلاقات الروسية السورية ثم حاولت الإجابة على سؤال لماذا تدعم روسيا نظام الأسد حتى ولو على حساب سمعتها داخل العالم ي؟

والى أي مدى يمكنها الحفاظ على هذا الوضع **وحاولت الإجابة على هذه الأسئلة من خلال 3 منظورات:**

أولاً: هذا الموقف مرتبط بالشئون الداخلية الروسية بشكل أدق الحركات الانفصالية في شمال القوقاز حيث تؤمن روسيا أن هذه الجماعات الانفصالية إرهابيين على صلات بالمسلمين الراديكاليين وأن الشبكات التابعة لشمال القوقازيين المشاركة في سوريا من المحتمل أن تعود لروسيا وتحيي كفاحها من أجل الاستقلال الذي من المفترض أن بوتين قد قام بحله بانتهار الحرب الشيشانية الثانية في 2009.

ثانياً: المحاولات المتكررة والمستمرة للغرب لمساعدة السوريين المتمردين ضد نظام الأسد يزيد ليس فقط معاداة روسيا تجاه تغير النظام لكن أيضا يزيد من تمسكها بمفهوم "سيادة الدولة".

ثالثاً: هذا يفرض تهديد حول ما تسميه روسيا توازن القوى في المنطقة حيث ترى روسيا أن محاولات أمريكي لإزاحة نظام الأسد كمناورة جيوسياسي تهدف لاحتواء آخر رابطة جيوسياسية لروسيا في المنطقة.

7. **دراسة "التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سوريا لـ Dmitri Trenin** أوضحت الدراسة أن الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء على خلفية ما حدث في ليبيا حيث كانت روسيا قد امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن بشأن ليبيا، ولكنها فوجئت بالتطور السريع للموقف الأمريكي بشأن الأزمة الليبية وعدم قدرتها على التنبؤ بما يمكن أن تُقدم عليه واشنطن. كما أوضحت الدراسة أن موقف روسيا بشأن سوريا يخضع إلى مفهومها الخاص للنظام العالمي، والذي يدعو إلى ضبط استخدام القوة من جانب مجلس الأمن الدولي، ورفض تغيير الأنظمة من الخارج. وتصر موسكو على أن استخدام القوة في العلاقات الدولية يجب ألا يقتصر على الحصول على التفويض اللازم وحسب، بل يجب أن يشرف عليه ويراقبه عن كثب أيضا مجلس الأمن طيلة الفترة التي تستغرقها العملية وإن كانت في أوسيتيا الجنوبية، تصرفت بدون الحصول على تفويض دولي، ما يعنى أن موسكو تعتقد أن التدخل في بعض الحالات، قد يكون ملجأ وله ما يبره حتى دون وجود ضوء أخضر من مجلس الأمن الدولي وعندها يصبح العمل العسكري خياراً سياسياً مثقلاً بنتائج سياسية وقانونية دولية.

8. **Angela Joya,Syria and the Arab Spring :the Evolution of the conflict and the role of domestic and external factors**

استعرضت الدراسة التسلسل التاريخي للثورة السورية ودور قوى المعارضة السورية قبل وبعد أحداث الربيع العربي أما القسم الثالث فان يتناول بالبحث دور الغرب والقوى النشطة في المنطقة واتجاه هذه القوى في مجال توظيف نتائج الثورة ثم تناولت الدراسة بالتفصيل ردود أفعال القوى الدولية حول الأزمة السورية.

التعقيب على الدراسات السابقة

لم تتناول الباحثة الدراسات السابقة بغرض النقد وإظهار النقص، ولكن للاستفادة في التحليل والتعمق في الموضوع وبعد استعراض هذه الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، فإن الباحثة تضع بعض الملاحظات حول هذه الدراسات كالتالي:

- أغلب الدراسات تناولت موضوع العلاقات السورية– الروسية أو الموقف الروسي من الأزمة السورية، دون ربطه بالتدخل الروسي في الصراع الداخلي الدائر في سوريا كما تناولت تسجيل تاريخي لنشأة وتطور العلاقات الروسية السورية.
- أغلب الدراسات اقتصرت على دراسة الصراع الطائفي بين النظام والجماعات المسلحة في سوريا دون ربطه بالتدخل الروسي في الأزمة السورية.
- تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على أطراف الصراع السوري الداخلي وتفاعلاته، وكذلك التدخل الروسي فيه، خاصة وأن الصراع أصبح أكثر وضوحاً وحيوية وديناميكية، وهو يتفاعل بشكل كبير وبصورة متواترة، ويشكل تحدي كبير.
- كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في أنها تتناول حقبة تاريخية حديثة، وموضوعاً حيوياً وديناميكياً.
- استفادت الدراسة من إسهامات الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بالتدخل الروسي في الصراع السوري الداخلي.

سادساً: منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة أكثر من منهج في اجراء تحليل صنع القرار الروسي بالتدخل في سوريا ابرزها **منهج المصلحة الوطنية Interest National** وهو أحد المناهج المفسرة للعلاقات الدولية

ويتمثل جوهره في أن الهدف النهائي والمستمر للسياسة الخارجية لدولة ما، هو تحقيق مصلحتها الوطنية وبهذا فإن المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز والمحرك الأساسي في الموقف الروسي تجاه سوريا، اما المنهج التاريخي فهو يفسر مراحل تطور الأزمة ووقائعها التاريخية في الدراسة من جهة ويتتبع مراحل الصراع وجذوره التاريخية, بينما يمثل المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة أداة علمية في معالجة وتحليل السياسات التي استخدمتها الاستراتيجية الروسية في التعاطي والتفاعل مع اطراف الصراع على الجغرافيا السورية

فيما يتعلق بمنهج المصلحة الوطنية يتمثل الهدف الأساسي لهذا المنهج هو تحقيق المصلحة الوطنية وهو الهدف النهائي للسياسة الخارجية وهذا **المنهج يقوم على عده مقولات:**

أولاً: إن هناك تعريفات مختلفة مفهوم المصلحة الوطنية، حيث يوجد ما يسمى بالمصلحة القومية الأساسية وتعنى حماية الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة وتأمين بقائها ضد كافة الأخطار الخارجية سواء القائمة والمحتملة، وهذا النوع من المصالح لا يمكن المساومة عليه بمعنى أن الدولة تكون مستعدة أن تتحمل جميع الصعوبات للدفاع عنه بأي ثمن. والمصالح القومية الثانوية وتعنى مواطني الدولة بالخارج والعمل على توفير الضمانات الكافية لتامين ممثليها الدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأخرى. وأيضا المصالح الدائمة وهي التي تدوم لفترة طويلة نسبياً، وقد تتغير ولكن بشكل تدريجي وغير محسوس. وأيضا مفهوم المصالح المتغيرة وهي التي تحددها الدولة لنفسها من وقت لأخر، ويتغير مضمون تلك المصالح تبعا لما تحتمه تغيرات الظروف. والمصالح القومية العامة والتي تتبناها الدولة في نطاق جغرافي واسع في مواجهة عدد كبير نسبيا من الدول، كدفاع دوله ما على توازن القوى في الإقليم الذي تقع فيه، وأيضاً تلك المصالح التي تتبناها الدولة في مجال ما كالاقتصاد أو علاقتها الدبلوماسية، والمصالح القومية الخاصة والتي لها نطاق زماني ومكاني محدد.

ثانياً: المصلحة الوطنية هي المقياس العام الذي يمكن بواسطته الاستدلال على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي.

ثالثاً: يتضمن تحقيق المصلحة الوطنية كهدف نهائي للسياسة الخارجية للدولة الاستمرارية في نفس نمط علاقاتها مع الأطراف الدولية حتى التغير الذي قد يحدث في الزعامات السياسي هو التغير في نمط الأيدلوجية المسيطرة.

رابعاً: أهداف السياسة الخارجية للدولة يجب ألا تتعدى حدود ما هو متاح من إمكانيات القوة، وذلك واقع إن موارد الدول ومقدراتها تظل برغم كل شيء محدودة نسبيا وبدرجه يتعذر معها إن الاستجابة لكل طموحاتها وتطلعاتها الخارجية.

خامساً: هناك ثلاثة وسائل أمام الدولة للدفاع عن مصالحها القومية:

وسيلة الحرب وتعنى اللجوء إلى القوة المسلحة في حاله إثبات الجهود الدبلوماسية وأدوات التسوية السلمية عدم جدواها في حماية مصالح الدولة.

ثم وسيلة التحالفات الخارجية وتعمل على توظيف الإمكانية الجماعية التي يوفرها التحالف مع الغير في دفاع الدولة عن مصالحها القومية المهددة ويتحقق ذلك من خلال الإطار القانوني للتحالف في شكل المعاهدات واتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعسكري المشترك ويعتمد استمرارية علاقة التحالف على مدى قوه المصالح المشتركة التي تربط الأطراف المتحالفة. (مقلد، 2002، ص 11-15)

وقد تم اختيار منهج المصلحة الوطنية حيث إنه هو الأكثر ملائمة في هذه الدراسة لأنه سوف يساعد في تفسير السياسية الخارجية لروسيا اتجاه سوريا والذي يتمثل هدفها النهائي والدائم في تحقيق مصلحتها الوطنية وبناءً على هذا المنهج يمكن تقديم فهم واقعي للسياسة الخارجية لروسيا اتجاه سوريا وكذلك يعنى على فهم التفاعلات السياسية الدولية لهما. بالإضافة إلى أن الاعتماد على مفهوم المصلحة الوطنية يجرد أهداف السياسية الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة وغير الواقعية وهو ما يميز هذا الاقتراب.

كيف يتم تطبيق الاقتراب في هذا الموضوع؟

مفهوم المصلحة الوطنية هو المفهوم الحاكم في السياسية الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، حيث نجد أن كل تحركات روسيا في سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية تحكمها المصالح والأهداف التي تسعي روسيا لتحقيقها، وكلما تغيرت هذه المصالح تغيرت توجهات السياسية الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، وهذا يتفق مع المقولة الأولي التي تحتوي على تعريف المصالح القومية العامة والتي تتبناها الدولة في نطاق جغرافي واسع في مواجهة عدد كبير نسبيا من الدول.

سابعاً: خطة البحث

المبحث الأول: النظام الدولي وتحول القوة

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول

النظام الدولي وتحول القوة

شكل انهيار النظام الثنائي القطبية في نهاية القرن المنصرم إيذاناً ببداية نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة بحكم قوتها العسكرية وقدراتها التكنولوجية واقتصادها العالمي. وهذا أدى بدوره إلى تهميش دور الأمم المتحدة في حل الصراعات الدولي، وعدم اكتراث أمريكا بالمعاهدات الدولية التي وقعت عليها مثل انسحابها من معاهدة كيوتو لضبط المناخ العالمي، ومن معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ورفضها الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ومع نهاية العقد الأول من هذا القرن، واجهت الولايات المتحدة مسألتين:

الأولى: التراجع في عناصر قوتها التقليدية، لمصلحة بروز قوة القوى الأخرى المنافسة لها مع توقع تراجع مشاركة الولايات المتحدة في العناصر التقليدية للقوة عالمياً.

الثانية: أن عناصر القوة اليوم صارت تتجه إلى الابتعاد عن العناصر التقليدية لمصلحة عناصر غير منظورة في القياس والتأثير، كالمعلوماتية، والأقمار الصناعية، والتجسس ووسائل التواصل الاجتماعي، والقوة العسكرية الخفيفة والخاصة، ووحدات القيادة والسيطرة، والاستثمارات، والبحث والتطوير، واستخدام المنظمات الدولية والقانون الدولي، واللجوء إلى تطوير القدرات الصغيرة ذات القدرات التدميرية الهائلة، واستخدام حروب الجيولوجيا، فضلاً عن تطوير الشركات الأمنية والعسكرية للقيام بمهام بدلاً من الجيوش التقليدية للدول (Peterson,2012,pp4–10).

إن التحولات التي طرأت على هيكل النظام الدولي لم تؤد سوى إلى إقامة نظام دولي جديد "تعدد القوى"، وليس 'نظام القطب الواحد" ويعلل ذلك أن الولايات المتحدة، وإن تمتعت بتفوق قوتها

العسكرية بما جعل منها القوة الأولى في العالم، إلا أن الاعتماد على تلك القوة ليس كافياً بذاته. لوجود تحول في انتشار عناصر القوة، وفي علاقات القوة دولياً وبروز أدوار لفواعل جدد. بالإضافة للقيود التي يواجها استخدام القوة العسكرية نتيجة للتزايد المستمر في ظاهرة الاعتماد المتبادل على إمكانيات ونطاق فرص توظيف القوة العسكرية في العلاقات الدولية، الأمر الذى يمثل بذاته قيداً على الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام الدولي التي تشكل الهيمنة الأحادية ظاهرة مرحلية ستتحول إلى تعددية، أن مسرح التفاعلات العالمية يتجه إلى إحداث تحولات سريعة جداً ومثاله ما يحدث في المنطقة، والتحول في ميزان القوى في شرق وجنوب العربية، والتوسع في النشاط العسكري الروسي عالمياً شرق آسيا ولا تزال التحولات في أفريقيا(جنوب أفريقيا ونيجيريا خاصة) وفي أمريكا اللاتينية غير منظورة حتى اليوم. كل ذلك دفع إلى توليد بيئة غير مرنة أمام الولايات المتحدة في التعاملات الدولية، فالهيمنة الأحادية تفتقر إلى التوازن وهذه النظم سرعان ما تتجه نحو التوازن من خلال إقامة بنيان دولي تعددي أكثر تكافؤ كذلك مع اختفاء "العدو الشيوعي "، خاصة مع إمكانية ظهور أوروبا كقوة مستقلة وظهور أقطاب أخرى منافسة خارج المنظومة الرأسمالية" (سليم،2007، ص161).

إن مفهوم النظام الدولي الحالي يقوم على التفاعلات بين الوحدات الدولية، ويتميز بالاستمرارية والتغيير، ويقوم أيضاً على التعاون والصراع، فالدول التي تملك القوة العسكرية والموارد الاقتصادية والتكنولوجية تستطيع ان تؤثر في هذا النظام. وأن بنية النظام الدولي تتسم بالديناميكية، حيث تختلف سماته باختلاف طبيعة الفاعلين الدوليين وحجم قوتهم ودورهم في المجتمع الدولي. فالانتقال من النظام الدولي ثنائي القطبية إلى النظام الأحادي القطبية في القرن العشرين لم يكن بفعل عوامل خارجية بقدر ما كان نابعاً من العوامل الداخلية التي أدت إلى انهيار القطب السوفييتي وتفككه إلى عدة جمهوريات، فكل ظاهرة تحمل في طياتها عومل فنائها بالتالي بقى القطب الأوحد في النظام الدولي الأمريكي مسيطراً ووحيداً غير أن تعدد مراكز القوة الاقتصادية في العالم حاليا أصبح أمراً واقعياً يدلل على ذلك الصعود القوي للصين، التي تجاوزت؛ في ظرف خمس سنوات؛ أربع قوى اقتصادية (اليابان، ألمانيا، بريطانيا وفرنسا) لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية. وهناك قوى أخرى صاعدة مثل كوريا الجنوبية، وأخرى حديثة الصعود بعض الشيء مثل الهند والبرازيل. ولابد من الاعتراف أن تزايد عدد القوى الاقتصادية عالمياً أدى بالضرورة إلى تقليص الهوة بين مقدرات القوة الامريكية ومقدرات القوى الأخرى، تبقى هنالك فوارق كبيرة بين الولايات

المتحدة وهذه القوى، بما في ذلك الصين لكن النمو الاقتصادي لهذه القوى الصاعدة يقلل حساباً من حصة أمريكا من إجمالي الناتج المحلي الخام العالمي.

من دلالات تحولات القوة العالمية أيضاً الصعوبة المتنامية في تحويل مكاسب القوة من مجالٍ إلى آخر فمثلاً القوة العسكرية الروسية لا تجعل منها قوة اقتصادية، والقوة العسكرية الأمريكية لا تسمح لها بمواجهة كل التحديات بالشكل الذي تريده، فهي لا تنفع في الضغط على الحلفاء فيما يخص بعض القضايا. بمعنى أن عدم قابلية تحول القوة يجعل من الصعب نقل المكاسب المحققة في مجالٍ ما إلى مجال آخر. فضلاً عن ذلك، هناك اتجاه في العلاقات الدولية، وهو فك الترابط بين القطبين الاقتصادي والعسكري، فعلى سبيل المثال دول مثل اليابان والمانيا بالرغم من زوال الشروط المفروضة عليها بسبب الحرب العالمية الثانية، فإنهما لم يتحولا إلى قوتين عسكريتين، على الرغم من قدراتهما الاقتصادية المعتبرة. في المقابل، تعد روسيا ثاني قوة عسكرية في العالم، لكنها تأتي تقريباً في ذيل الترتيب الاقتصادي للقوى الكبرى.

وقد طرحت الأزمات المتعددة التي ظهرت في الآونة الأخيرة على الساحة الدولية دلالات تجاوزت التداعيات الاستراتيجية التي فرضت على أدوار فاعليها ومواقعهم لتصل إلى اشكاليات تتعلق بمدى قدرة نظريات العلاقات الدولية على تفسيرها، ومع تراجع الدور الأمريكي الجزئي على الساحة الدولية وخاصة في الشرق الأوسط، سعت روسيا القوة العسكرية والاقتصادية (وريثة الاتحاد السوفيتي) مجدداً لإعادة حضورها كفاعل دولي من خلال تأسيس قواعد جديدة تتعاطى مع المكانة الدولية التي باتت تحتلها، وقد أكدت حضورها في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة لتعبر عن فائض القوة والذى انتهى بضم جزيرة القرم (بعد استفتاء صوري)، وعلى ضوء ذلك توجهت روسيا نحو الشرق الأوسط من خلال التدخل في سوريا بناء على طلب النظام السياسي السوري الذى عُد حدثاً تاريخياً سياسياً شهدته المنطقة حيث مثلت الأزمة السورية منذ اندلاعها نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ودولية، حيث إنها أصبحت تمثل منظومة إقليمية ودولية واسعة النطاق ومتشابكة الأطراف والأهداف، فأصبحت قضية بالغة الأهمية لدى القوى الشرقية والغربية وذلك بسبب التداخلات والتدخُلات الدولية التي عنوانها العريض هو المصالح الاستراتيجية الكبرى لمختلف الأطراف المُتدخلة والمُتداخلة في مسارات الأزمة السورية وتعقيداتها وتوجيه مسارها حسب المصالح الاستراتيجية لكل دولة.

مؤشرات تحول القوة لروسيا في النظام الدولي

يمكن القول إن التحولات الكونية للقوة أو ما يسمى بالتغيرات السياسية في توزيع القوة، أعادت تشكيل الحياة الدولية، السياسية والاقتصادية والثقافية. فلقد شهد العالم في الفترة الأخيرة تغير كبير في موازين القوة الدولية فقد تحولت من أحادية القوة والقيادة الفردية للعالم التي سيطرت عليها لفترة طويلة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التعددية القطبية أو ما يقترب منها. بدأ تعدد القوى الدولية "منذ بروز النمور الآسيوية على الساحة، ومحاولة بعض الدول التي أحدثت تنميه اقتصادية أن يكون لها دور فاعل على الساحة الدولية، لقد كان أول بروز للقوة بصعود العالم الغربي وهي العملية التي بدأت في القرن الخامس عشر وتسارعت بشكل كبير في أواخر القرن العشرين التي أنتجت الحداثة.

أما التحول الثاني فحدث في بدايات القرن الحالي بصعود الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت أقوى دولة منذ عهد الإمبراطورية الرومانية؛ وقد هيمنت على الاقتصاد العالمي السياسة، العلوم والثقافة وهي الهيمنة التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث (كيوهان، 2012، ص44-47).

أما التحول الثالث فنحن نعيشه الآن ويمكن أن نسميه "بصعود البقية" فعلى مدى عقود ماضية شهدت الدول في جميع أنحاء العالم نمواً في معدلات اقتصاداتها، وقد ظهر هذا النمو والصعود بشكل واضح في آسيا لذا نسمي هذا الصعود ب "صعود آسيا". ورغم أن مئات الملايين من الذين يعانون الفقر يعيشون في هذه الدول الا أنها تسعى لاستيعابهم ببطء في اقتصاداتها الإنتاجية، حيث نجد أن نسبة من يعيشون على دولار واحد في اليوم كانت 11%سنة 1991وانخفضت إلى 1% سنة2011، أيضا نجد أن الصين وحدها رفعت 111 مليون شخص من خط الفقر.

فعلى المستوى السياسي والعسكري نحن لانزال في عالم القوة العظمى الوحيدة، ولكن في الأبعاد الأخرى، الصناعة، المال، التعليم، الثقافة، والمجتمع، فإن توزيع القوة يتحول ويبتعد تدريجيا عن الهيمنة الامريكية، وهذا يعني أننا ندخل عالماً مناهضاً لأمريكا. غير أن روبرت كيوهنيرى أن العولمة أوجدت ظاهرة "انتقال القوة" shifting power بسبب عجز النظام الدولي الذي أوجدته ودشنته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية عن مواكبة التطورات والتغيرات الجارية في بيئة العالم المعاصر حيث انتقلت مراكز القوة الدولية من منطقة (الاطلسي التقليدية، أوروبا وأمريكا الشمالية) إلى (منطقة الباسيفيكي، اليابان والصين، كوريا وأستراليا) وهي المنطقة الفتية الصاعدة التي توضح

أغلبية الاحصاءات والدراسات والتوقعات عدم قدرة الولايات المتحدة على مجاراتها اقتصاديا وبالتالي قد تكون قيادة العالم في يد إحدى هذه القوى الصاعدة .

تنقسم مؤشرات تحول القوة الى قسمين:

1- مؤشرات تقليدية

ويقصد بها المؤشرات الملموسة من خلال أرض الواقع ويمكن قياسها بشكل كمي والمقاربة بين الدول على اساسها مثل عدد السكان الكلى، حجم ناتج القوى الاقتصادية، حجم القوات المسلحة، مساحة الدولة، الموقع الجغرافي..الخ، وقد حصر المؤشرات التقليدية كلا من الباحثين سنجر وستيوارت في 6 مؤشرات عدد السكان الكلى، عدد القوات المسلحة، مقدار الانفاق العسكري، صناعة الحديد والصلب، ومعدل استهلاك الطاقة.

2- مؤشرات غير تقليدية

يشير هذا المفهوم إلى القوة الناعمة حيث يعتقد جوزيف ناي أن أهداف السياسة الخارجية لا يمكن تحقيقها بشكل كلي باستخدام القوة العسكرية وحدها وإنما كذلك عن طريق عناصر القوة الناعمة الجاذبة لثقافة وأفكار ومؤسسات الدولة حيث يقصد قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الأخرى أن تحدد تفضيلاتها ومصالحها بشكل يتفق مع هذا الإطار الذي تم وضعه عن طريق الترغيب والجاذبية لا الترهب والإكراه وتعتمد القوة الناعمة على عنصرين أساسين هما: المصداقية والشرعية قاعدة لها (Nye,2003,pp74-75).

عند تطبيق المؤشر التقليدي

نرى روسيا أصبحت قوة عظمى ناشئة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وخاصة في مجال الطاقة، وتحتفظ بقوة نووية وجيش تقليدي قوى هائل وقد استعاد الاقتصاد الروسي عافيته رغم العقوبات الغربية، وتسعى روسيا لجذب الاستثمارات الدولية مما ينوع قاعدة اقتصادها كما تسعى للتكامل الاقتصادي وتشكيل شراكة اقتصادية مع تجمع دول الاوراس. كما أنها تسعى جاهدة لقيادة دول البريكس من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي وأظهرت العديد من القضايا التي واجهت هذه المجموعة قوة التنسيق بموقفها من قضايا مثل الأزمة السورية، حيث استخدمت الصين عدة مرات حق النقد الفيتو ضد قرارات الولايات المتحدة ودول الغرب في الأزمة السورية.

عند تطبيق المؤشر غير التقليدي

روسيا تستخدم نظرية القوة الناعمة في علاقاتها بدول الجوار حيث تقوم بتصدير الغاز إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوكرانيا وتقوم باستيعاب الملايين من العمالة الفائضة بهذه الدول في مختلف المدن الروسية وتوفير الأسواق لسلعها ونقل الأموال اليها ولقد أصبحت الثقافة الروسية مصدر قوة لروسيا وبذلك تحقق روسيا هيمنة اقتصادية وثقافية بمنطقة أوراسيا تضاهى هيمنة الولايات المتحدة الامريكية في الأمريكيتين (عبد الحفيظ،2010) كما تسعى روسيا لمد نفوذها إلى مناطق أبعد من تلك التي استقر عليها الأمن القومي لروسيا الاتحادية مما يعنى استعادة روسيا دوراً جديداً وبارزاً من أجل الحفاظ على ما تبقى من مصالح "الإمبراطورية السوفيتية "سابقا هذا الدور جاء بعد تعقيدات في المشهد الدولي حيث الفوضى التي تضرب أركان النظام الدولي الذى انفردت فيه الولايات المتحدة من خلال توجيه تفاعلاته الصراعية في أشكال مختلفة في أنحاء العالم.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

تُعد منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم بالنفط والمعادن، حيث تمتلك دول المنطقة مكانة مهمة ضمن خارطة النفط العالمية، ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، هناك خمس دول من منطقة الشرق الأوسط بلغت احتياطاتها النفطية ما يقارب 100 مليار برميل.

كما تتمتع المنطقة بمركز استراتيجي مهم من بين القارات الثلاث: أوروبا، آسيا وإفريقيا كما تسيطر على أهم الممرات البحرية العالمية، كالمضايق التركية بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط التي مثلت في القديم بوابة موسكو والكتلة الشرقية من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر السويس، كما تتحكم قناة السويس وباب المندب في طرق الملاحة الدولية من أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى، لهذا جاء اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط من منطق الاستجابة للموقع الجيو- سياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة والعالمية القريبة منها كمصادر تهديد للأمن القومي، وإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني، أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي

والدولي، وهو ما يتطلب منها مزيداً من الاهتمام بهذه المنطقة، ولا سيما وأن روسيا تعمل لأجل استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية. (العريبي،2014 ص112-114).

ولا يمكن فهم أهداف السياسة الخارجية الروسية ومحدداتها تجاه الشرق الأوسط دون النظر إلى الجوانب التاريخية لهذه السياسة، هذا من جهة، كما لا يمكن إبعادها أو إخراجها من إطارها الطبيعي وهو الشرق الأوسط وما يشكله من أهمية بالنسبة لها حيث كان للجغرافية متطلبات فرضتها على روسيا فيما يخص الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن روسيا الاتحادية هي وريثة الاتحاد السوفيتي بكل تبعاته واعتباراته رغم التغيير الذي حدث في كثير من الجوانب لكن بقيت التوجهات ومجالات السياسة هي ذاتها. فتوجه روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط هو ليس فقط لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية فيها بالقدر الذي ينهكها استراتيجياً إنما المشاركة في إعادة حساب موازين القوى العالمية عندما تسمح الظروف بذلك. فموسكو تحاول أن تتخلص من مكانتها كقوة عالمية من الدرجة الثانية، وتعمل لإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي (عرفات،2007، ص 73).

لذلك تسعى روسيا جاهده لتعزيز دورها الدبلوماسي والعسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا أنها تواجه العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف من بينها صعوبة التوفيق بين الأطراف المتنازعة في المنطقة، وقلة عدد الدول المتحالفة معها في هذه المنطقة مقارنة مع عدد الدول المتحالفة مع الغرب.

كما تواجه روسيا عقبة أخري تتمثل بعدم قدرتها على إقناع بعض دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون وفي مقدمتها السعودية بشأن أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب رضوخ هذه الدول للإملاءات الغربية لاسيما الأمريكية التي تعمل على خفض أسعار النفط لتحقيق مصالحها على حساب دول المنطقة.

ويعتقد الكثير من المراقبين أن روسيا باتت تسعى لفرض نفسها كقوة لا غنى عنها على الصعيدين الإقليمي والدولي انطلاقاً من إدراكها لعدم وجود ما تخسره أمام الغرب، تمهيداً لإرساء نظام عالمي جديد يحترم إرادة روسيا وقدرتها على لعب دور مهم في رسم المعادلات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، والعالم ويخشى في الوقت ذاته من ردة فعلها في حال تم تجاهلها أو كانت هناك مساع لتحجيم دورها وتقليص نفوذها إقليمياً ودولياً.

من هنا يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن روسيا لا يسعها أن تتخلى عن لعب دور مؤثر وفعال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بعد أن تمكنت من استعادة نفوذها وهيبتها في هذه المنطقة الحساسة والمهمة من العالم، خاصة وأنها تعد الأقرب جغرافياً وجيوبولتيكياً لهذه المنطقة ويهمها كثيراً عودة الأمن والاستقرار إلى ربوعها كونه يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أمنها واستقرارها فضلاً عن إنه يوفر الأرضية المناسبة لتحقيق مصالحها على المدى القريب والبعيد التي تضررت كثيراً نتيجة محاولات الدول الغربية لاسيما أمريكا للاستحواذ على مقدرات هذه المنطقة.

من أبرز أهداف السياسية الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط ما يلي:

أولاً: الأهداف الجيو–سياسية والأمنية:

تمتلك روسيا مجموعة من الأهداف الجيو–سياسية والأمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديمغرافيا في المنطقة، "أن الشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعدهما روسيا مجالاً حيوياً لها وتسخر كل إمكانياتها لمنع أي تعد يهدد تلك المناطق.

لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران محاولة اختراقهما والسيطرة عليهما وهذا نظراً لوجود نوع من الارتباط الديني أو العرقي أو اللغوي الذي بين هاتين الدولتين وبين الشعوب القوقازية وفي آسيا الوسطى. ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة وبالتالي فإن محاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع طهران يخدمها في تحجيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا خاصة في منطقة القوقاز. علاوة عن منطقة آسيا الوسطى التي تعدها مجالاً حيوياً (السعد،2015، ص1).

كما يلعب المحدد الداخلي دوراً رئيسياً في صياغة السياسة الخارجية الروسية حيث تسعى روسيا لحماية مصالحها القومية، التي يتربع الأمن على أولوياتها والذي أسهم في توزيع الوجود العسكري الروسي في سوريا. يمكن القول إن ارتباط ثبات الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا بجيوستراتيجية الأحداث التي تشهدها سوريا هدفت الى تمكين روسيا تحقيق طموحاتها باستعادة دورها في المنطقة التي أصبحت على المحك؛ فسقوط النظام السوري سيؤدي بالتأكيد إلى تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إلى دوائر قريبة تعدها روسيا تهديداً لأمنها القومي، وهذا ما يعني إضعاف دورها.

كما تتطلع روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط كأولوية في السياسية الخارجية لهاء وذلك لمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية فيها بالقدر الذي ينهكها استراتيجيا وذلك للمشاركة في إعادة حساب موازين القوى العالمية عندما تسمح الظروف بذلك فروسيا تحاول أن تتخلص من مكانتها كقوة عالمية من الدرجة الثانية، وتعمل لإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية

ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفيتي كمنطقة غنية بالنفط، وكان الاتحاد السوفيتي يعي مدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية واليابان، وقد تفاعلت الحاجة إلى النفط مع حاجة أخرى هي بناء علاقات اقتصادية وتجارية واسعة من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما: الحصول على الموارد الأولية، واستثمار العلاقات التجارية لأغراض الاستفادة المالية، والحصول على العملات الصعبة.

أن عمق العلاقات السورية – الروسية توثقت أواصرها بالجوانب الاقتصادية حيث إن حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين يشكل 20% من حجم التعاون الاقتصادي الروسي مع الدول العربية وهذا مبعثه الحرص الروسي على المحافظة على سوريا كسوق لتصريف المنتجات الروسية، يترافق ذلك مع المساعي السورية في الحصول على المنتجات الروسية الأقل سعراً من منتجات دول الغرب.

كما أن روسيا تسعى إلى عمل شراكة استراتيجية مع دول المنطقة بالمعنى الاقتصادي والتقني تكون ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة. ولذلك تسعى روسيا إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديا ويمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية 2011، وكذلك من أولويات السياسة الخارجية الروسية حالياً إيجاد ظروف دولية مواتية تخوف روسيا أن تكون الدول الأوروبية قادرة على تجنب استيراد الغاز الروسي والحصول عليه من بلدان أخرى في سوريا وشمال أفريقيا مما يعرض روسيا لخسائر كبيرة وعجز في الميزان التجاري فينعكس على دورها في سوريا وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في 17مايو 2013، حيث يرى أن سوريا تعد من أهم دول الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار فيها سوف ويكون له عواقب وخيمة، وأن سوريا حجر الزاوية في أمن الشرق الأوسط وعدم استقرار الوضع فيها سيؤدي الى زعزعة الوضع في بلدان مجاور وخاصة في لبنان إذ ستصبح المنطقة كلها تهديداً حقيقياً للأمن

الإقليمي وللمصالح الروسية الحيوية لاقتصادها (الشيخ، 2013، ص196-197) حيث إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أهم المناطق في العالم في مجال شراء الأسلحة والتقنيات النووية الروسية في ظل التنافس الشديد الذي تسعى الدول الغربية وفي مقدمتها أمريكا لكسبه في هذا المجال. حيث إن روسيا تسعى بالدرجة الأولى لبيع السلاح والتقنيات النووية الحديثة إلى الدول التي تربطها معها مصالح مشتركة في المنطقة، لكنها لازالت تواجه مشاكل في هذا المجال بسبب علاقة الغرب القوية بالعديد من دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون.

خلاصة القول إن هدف الجيوسياسية الروسية تفكيك الاتحاد الأوروبي وفرض مقايضة النفوذ الروسي باعتراف الغرب بمناطق نفوذ المصالح الروسية، كما تهدف الاستراتيجية الجيوسياسية إلى مقايضة اللجوء السوري إلى أوروبا بغرض دفع الاتحاد الأوروبي الى القبول بالدور الروسي كمخلص له من أزمة اللاجئين السورين واقناعه بالشراكة معه.

ثالثاً: الأهداف السياسية

تحتل الأهداف السياسية موقعاً بارزاً في موقف روسيا الاتحادية تجاه الشرق الأوسط فقد شكل وصول النفوذ الأمريكي إلى المنطقة خاصة (بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) خطراً كبيراً على المصالح الروسية وهاجساً لدى القيادة الروسية التي سعت من أجل الوقوف في وجه هذا الامتداد الأمريكي، فأصبح إضعاف القوة الأمريكية والحد من نفوذها هدفاً روسياً حيوياً. كما يأتي في أولوية الأهداف السياسية، لذلك تسعي روسيا إلى تحقيق الأمن لحدودها الجنوبية ويرجع ذلك في فشل روسيا والدول المستقلة في ايجاد منظمات أو مؤسسات قادرة على حماية تلك الدول والفصل في النزاعات الحدودية وتهدئة الحركات الانفصالية ولاسيما الحركات الإسلامية. وأثبت التاريخ أن النزاع قد يصل إلى ظاهرة الانتشار الإقليمي في حالة وجود عامل مشترك بين تلك الدول، لذلك تتبع روسيا سياسة وقائية في مواجهة الحركات الإسلامية والانفصالية من خلال توسع علاقاتها مع دول المنطقة، وتحاول روسيا خلق نظام إقليمي مستقر قرب حدودها (الإمارة، 2009، ص364-365) من خلال إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب من أجل الوقوف أمام نظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، وهذا ما يفسر ما تقوم به روسيا من إقامة علاقات مع دول مناهضة للولايات المتحدة في المنطقة مثل العراق وإيران وسوريا. إن "روسيا" تبحث عن العودة لممارسة الدور العالمي الذي كان يمارسه الاتحاد السوفييتي في الحقب السابقة، حينما كان يحكم ولذلك نجد أن السياسة الروسية في عهد بوتين، شهدت

حركة نشطة تجاه القضايا الخارجية، وهذا ناتج عن البحث من جديد عما يعيد لروسيا الدور العالمي ذاته الذي كانت تمارسه أيام القوة العظمى، ومن المناطق التي توجهت إليها روسيا بحركة نشطة منطقة الشرق الأوسط حيث تعود روسيا الاتحادية غير الشيوعية إلى منطقة الشرق الأوسط وهي دولة قادرة على المنح والمنع معا، إذ بعد نحو شهر من رئاسته الثالثة، كتب الرئيس بوتين في صحيفة (الشعب) الصينية عشية زيارته للعاصمة الصينية في يونيو 2012، مقالاً جاء فيه أنه دون مراعاة مصالح روسيا والصين ومشاركتهما المكثفة لن تسوى قضية في العالم ولا شيء سيتغير (العريبي،2014، ص155).

المبحث الثالث

العلاقات الروسية – السورية

شكل افتتاح القنصلية الروسية في دمشق أواخر القرن الثامن عشر نقطة انطلاق للعلاقات الرسمية بين روسيا وسوريا، وبعد مرور مائة عام قامت روسيا بفتح قنصلية لها في ميناء اللاذقية. (حسين، 2005، ص 1)

وبعد انهيار الحكم القيصري في روسيا واندلاع ثورة البلاشفة عام 1917م وظهور ما يعرف بالاتحاد السوفيتي، تبنى سياسة خارجية تقوم على العزلة الدفاعية وعدم الاشتراك في فعاليات خارجية تشغل الدولة عن نشاطها وخططها الداخلية. وقد تزامن ذلك مع خضوع أغلب الدول العربية للاستعمار الغربي الذي كان يسيطر عل إدارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وهذه الدول.

وعمل الاتحاد السوفيتي على إفشاء كل المعاهدات السرية حول تقسيم الدول العربية التي أبرمت بين روسيا القيصرية وبقية الدول الغربية الأخرى خاصة بريطانيا وفرنسا (اتفاقية سايكس بيكو التي وقعتها روسيا مع فرنسا وبريطانيا عام 1916 قبل الثورة في روسيا والتي نصت على تقسيم أراضي وممتلكات الدولة العثمانية وما تسيطر عليه من الدول العربية بين كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا)

يبدو أن الاتحاد السوفيتي سعى من وراء ذلك الى محاولة كسب الدول العربية الى جانبه ومحاولة اقناعه لها بأنه يحترم حقوق الشعوب المستضعفة وبإمكانه مساعدتهم في نضالهم من أجل الاستقلال.

فيما يتعلق بنشأة العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفيتي فإنها تأثرت في بدايتها بموقف الاتحاد السوفيتي من مشكلة الاسكندرونة (تقع في الزاوية الشمالية الغربية من سوريا وتعد الميناء لمدينة حلب) التي أقرت عصبة الأمم تسليمها إلى تركيا عام 1939، فقد أيد الاتحاد السوفيتي قرار العصبة بشدة، وذلك لغرض تأمين علاقات جيدة مع تركيا لضمان مرور السفن السوفيتية في البحر الأسود عبر المضايق التركية وهي المنفذ الوحيد للاتحاد السوفيتي الى البحر الأبيض المتوسط (عبد الحي، 2012، ص7).

غير أن التطورات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية والتي شارك فيها الاتحاد السوفيتي الى جانب دول التحالف أدت الى تراجع القوى الدولية التقليدية (فرنسا وبريطانيا) وحصول أغلب الدول العربية على استقلالها ومنها سوريا في عام 1944، فقد كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها، كما أعلن رفضه تفوق نفوذ أي دولة أوربية في سوريا.

كان هدف الاتحاد السوفيتي من ذلك الإعلان هو معارضة سياسة مناطق النفوذ، كما أن سيطرة القوى الأوربية على سوريا سوف يشكل خطراً على المصالح السوفيتية في المنطقة. كذلك بعث وزير خارجية سوريا في عام 1944برسالة إلي وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يقترح فيها اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

وقد كان موقف الاتحاد السوفيتي من ضرب فرنسا لدمشق والمدن السورية الأخرى بالطائرات في عام 1945 أن بعث برسالة للحكومة الفرنسية احتج فيها على هذا القصف، كما اقترح على الدول الكبرى المتحالفة اتخاذ التدابير اللازمة لوقف العمليات الحربية في سوريا وحل الخلافات بينهما بالطرق السليمة

وقد انعكس هذا الموقف السوفيتي بشكل إيجابي على علاقاتها مع سوريا. وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى شهدت منطقة الشرق الأوسط صراعاً دولياً بين معسكرين جديدين هما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي اللذان حلا محل القوى

التقليدية بعد انسحابها من المنطقة، الأمر الذي نتج عنه انقسام الدول العربية بين تأييدها للمعسكر الغربي أو المعسكر الشرقي والبعض الاخر أتخذ الحياد (عدم الانضمام لأي من المعسكرين).

وفيما يتعلق بالجانب السوري فقد أتاح تدهور العلاقات بين سوريا والقوى الاستعمارية في بداية الخمسينات الى تحقيق تقارب مبدئي مع الاتحاد السوفيتي ولاسيما في ظل الاعتداءات الاسرائيلية على حدودها ذات التأييد الغربي لها، الأمر الذي يتطلب الحاجة الى الحصول على السلاح لمواجهة هذه الاعتداءات.

وفي هذه الفترة تعززت العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفيتي لتصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي وخاصة بعد وصول الرئيس السابق حافظ الأسد إلى سدة الحكم في عام 1970 واعلانه انطلاق ما عرف بالحركة التصحيحية. وبعد طرد السوفييت من مصر عام 1971 اضطر الكريملين للبحث عن بدائل أخرى في منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة، وقد كان كل من العراق وسوريا اللذان يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي أفضل تلك البدائل، فقام الاتحاد السوفيتي بتقديم دعم عسكري وضمان تدفق السلاح الى هذين البلدين، كما قام بتقديم دعم سياسي كبير لسوريا في المحافل والمنابر الدولية فضلاً عن مساهمته في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري لاسيما في مجالات الطاقة والتعدين والري (رائد ،2015، ص8-6)

كذلك كان يقدم الاتحاد السوفيتي لسوريا دعماً عسكرياً كبيراً لمواجهة اسرائيل المدعومة من جانب الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنشا مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفيتي في ميناء طرطوس السوري. أيضا أسس الاتحاد السوفيتي جمعية العلاقات الثقافية مع الخارج لعموم الاتحاد السوفيتي في عام 1925م وتقوم سوريا بإرسال المئات من الطلاب السوريين للدراسة في الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الآن في شتى المجالات، كما عززت الروابط الثقافية عن طريق سفارتي البلدين وخصوصاً القنصليات الروسية والمركز الثقافي في مدينة دمشق وجمعية الصداقة السورية الروسية.(Trenin, 2010,23)

من الملاحظ أن الدعم الروسي لسوريا توقف في فترة التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثم استؤنف مرة أخرى في عهد الرئيس فلاديمير بوتين وذلك بإعادة افتتاح القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس وعقد الصفقات العسكرية مع سوريا والتي تشمل خبراء عسكريين واسلحة وتجديد عتاد الجيش السوري من أسلحة حديثة.

ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أنه مع وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة في سوريا والرئيس بوتين في روسيا في العام (2000) شهدت العلاقات الروسية –السورية تطوراً ملحوظاً مما أدى إلى عودة التحالف الاستراتيجي بينهما عام 2005؛ حيث ازدادت تجارة الأسلحة بينهما.

حيث تعد سوريا الدولة المستوردة للسلاح الروسي، حيث حازت على نسبة 7% من تجارة روسيا العسكرية في عام 2010 التي بلغت 700 مليون دولار، كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربع مليارات دولار حتى عام 2013 منها 960 مليون دولار عام 2011، 550 مليون دولار عام 2012 طبقاً لمركز تحليل الاستراتيجيات الروسي مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال المدة من 2013–2006 ما يقارب الثمانية مليار دولار.

يمكن القول على ضوء ذلك إن روسيا كانت ولا زالت الحليف الرئيس لسوريا منذ فترة طويلة ما زالت المصدر الرئيسي لتوريد السلاح الحديث والتدريب العسكري والداعم الرئيسي أمام الضغوط الأمريكية على النظام في سوريا وخاصة بعد 11 سبتمبر والغياب التام لروسيا المنهكة في أزمات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على سوريا عزله إقليمية ودولية.

سارت العلاقات على قاعدة تقاطع المصالح أولاً والتقارب العقائدي ثانياً نتج عنه استثمار الكثير من المسائل التكتيكية والاستراتيجية واستمرت المصالح حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تسير بخطى ثابته رغم المؤثرات الخارجية والداخلية لم تنحرف عن الاتجاهات المرسومة فقد تمكنا من نسج علاقة غير قابلة للانفكاك على قاعدة ان ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما ".

المبحث الرابع

الموقف الروسي من الأزمة السورية

تُعد الأزمة السورية الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيالها على اختلاف باقي ثورات الربيع العربي، حيث بادرت روسيا منذ بداية الأزمة بإعلان دعمها لنظام بشار الأسد وأن مستقبل سوريا يجب أن يحدده السوريون بأنفسهم، ورفضها للتدخل الخارجي في الشأن السوري، وظهرت الأزمة السورية وكأنها القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسي (دياب ،2013: 25).

ومن بداية هذه الأزمة ارتأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها في سوريا. ورفضت موسكو الدعوة التي أطلقها كلاً من الرئيس الأمريكي أوباما وكاثرين آشتون الفوضة العليا لشئون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي (راشد ،2013 :71)، إلى الرئيس السوري للتنحي، كما استمرت مؤسسة (روس اوبورون إكسبورت) الروسية بتوريد السلاح إلى روسيا بموجب العقود المبرمة سابقاً (الرفوع،2013: 112)

كما رفضت أي تدخل عسكري لتغيير البنية السياسية السورية معتبرة أن تغيير الأنظمة السياسية هو مسألة داخلية يقررها الشعب وحده.

وقد وفرت روسيا كافة أشكال الحماية السياسية الدبلوماسية والعسكرية لدعم ومساندة النظام السوري وحمايته من الانهيار، بالرغم من تكرار السياسة الروسية دعواتها للحوار والحل السلمي والمفاوضات باعتبارها أسس تمثل رؤيتها لحل الأزمة السورية. وهي ذات الدعوات التي أطلقها الرئيس بوتين في منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في يونيو 2016 عندما أكد على أن موسكو لا تسعى إلى توسيع سلطة الرئيس السوري بشار الأسد إنما إلى تعزيز الثقة بين مختلف مكونات الشعب السوري من خلال إجراء مفاوضات سياسية (الشيخ ،2016 :196–227)

وانطلاقاً من ذلك فقد عملت روسيا على توفير الحماية السياسية والدبلوماسية للنظام السوري في المحافل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة ضد مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية. وقد كانت روسيا قد حذرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة وتكرار السيناريو الليبي، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية لإقناعها على بدء الحوار مع السلطة السورية (سليم،2014: 278–286)

هذه المواقف أدت إلى اندلاع مظاهرات في بعض المدن السورية في 2011/9/13 تحت شعار (ثلاثاء الغضب من روسيا) تنديداً بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية والمعرقل للعقوبات الدولية، ورفع المتظاهرون شعارات ضد روسيا منها (لا تقتلوا السوريين بمواقفكم)، (والنظام يذهب ويبقى الشعب) ، وفى إطار الرفض الروسي للعقوبات التي كان ينوى مجلس الأمن فرضها على النظام السوري، كان وزير الخارجية الروسي (لافروف) قد حذر المجتمع الدولي آنذاك من أي استفزازات تهدف إلى إحداث تغيير للنظام الحاكم مضيفاً "إننا نعتقد بوجوب قمع تلك المظاهرات"

وقد كان واضحاً أن الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء متأثراً بشكل كبير بما اعتبرته موسكو خديعة تعرضت لها على يد الناتو بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين في ليبيا ليتحول ذريعة للتدخل العسكري فيها، لذلك فقد أعلنت روسيا عزمها معارضة أي قرار دولي يصدر في حق سوريا (روسيا اليوم، 2012).

وقد أكد الرئيس الروسي مراراً بأن روسيا لن تؤيد قراراً يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا على غرار القرار بشأن ليبيا، وأنه لا توجد رغبة لدى موسكو بأن تسيير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، حيث استخدم قرار مجلس الأمن الدولي كحجة لضرب ليبيا عسكريا (زيدان، 2013: 114).

وقد عملت السياسة الروسية على اتجاهين: الأول يتمثل في دعم الحكومة السورية الشرعية سياسياً في المنظمة الأممية ومجلس حقوق الإنسان والثاني: يتمثل في تقديم الدعم العسكري للجيش العربي السوري في حربه ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة، معرقلة بذلك المحاولات الغربية لإسقاط الدولة السورية بالقوة كما حدث في ليبيا.كما أنها **على مستوى سياسة تشكيل الأحلاف** لجأت إلى التعاون مع إيران لدعم النظام السوري الأمر الذي ساعد في إحرازه تفوقاً ملحوظاً على قوى المعارضة، وفي المقابل استعانت واشنطن بحلفائها الخليجيين وعلى رأسهم قطر والسعودية في تمويل المعارضة، الأمر الذي ساهم في كثرة الجماعات المسلحة داخل سوريا، وفي ظل استمرار الدعم الأمريكي للقوات الكردية، والتي ترى فيه تركيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي توترت العلاقة بين البلدين لتتمكن روسيا من بناء علاقة ايجابية مع تركيا لتحول العلاقة بينهما من التوتر الشديد إلى علاقة شراكة بخصوص الملف السوري نهاية2016 (مركز جسور للدراسات، 2017: 5).

الأمر الذي منح روسيا مزيداً من الثبات والقوة في سوريا على حساب أمريكا التي فقدت حليفا مهماً في سوريا، وكان لهذه السياسة الأثر الواضح في توسع دائرة التباين بين مختلف القوى بشأن الملف السوري الأمر الذي ساهم في التعقيد من حدته، كما أنها كانت مؤشراً واضحاً لبداية ظهور موازيين قوى جديدة في المنطقة لصالح روسيا.

وقد أثار التدخل الروسي في الساحة السورية تساؤلات عدة، لعل أهمها: لماذا حسمت روسيا موقفها بالتدخل في الشأن السوري حتى أصبحت أحد أهم أطراف القضية السورية؟

المبحث الخامس

دوافع التدخل الروسي في سوريا

استند التدخل الروسي في الشأن السوري على مجموعة من الدوافع، كانت كفيلة بأن تحدو روسيا على المغامرة؛ لتأمين مصالحها ونفوذها في المنطقة، منها:

أولاً: دوافع سياسية

1) **ترسيخ المكانة الدولية:** لروسيا حسابات استراتيجية واسعة، تهدف من خلالها الحصول على مكانة الشريك الفاعل في القرار والنظام الدوليين، فبدت الأزمة السورية فرصة مهمة؛ لتوكيد دور روسيا على المستوى الدولي، في مواجهة تجاهل واستخفاف أمريكي وأوروبي لروسيا في العديد من القضايا الدولية، ورداً على ما تراه موسكو حصاراً غربياً استراتيجيا واقتصادياً ضدها (مركز الجزيرة للدراسات، مصدر سبق ذكره:3) فجاء التدخل الروسي للتأكيد على إثبات الوجود الموازي للوجود الأمريكي والأوروبي في سوريا، وإجبار الأطراف الدولية المنافسة على القبول بنظام متعدد الأقطاب، تمارس فيه روسيا والصين دوراً فاعلاً في توازنات القوى الإقليمية والدولية، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية المؤثرة (هاشم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2015).

في تقرير صادر عن Paper Independence الروسية في فبراير 2007عن مشروعات أمريكية لنشر نظم مضادة للصواريخ في قواعد عسكرية في الاسكا وكاليفورنيا لغلق البوابة الشرقية لروسيا ، والسعي الأمريكي في الفترة ذاتها لنشر نظم صاروخية في منطقة القوقاز ليشكل عائقا كبيراً أمام القوة النووية الاستراتيجية الروسية .

2) **استخدام الورقة السورية في قضايا روسيا الدولية:** تستخدم روسيا الملف السوري كورقة ضغط أمام خصومها ومنافسيها في القضايا الدولية؛ فتستغل تأثيرها في القضية السورية للمساومة في الشأن الأوكراني (الخطيب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،2017).

إذ طرحت روسيا نفسها كمحامٍ للأقليات، وطرفاً فاعلاً في إدارة الأزمة المتفاقمة؛ ما سيمنح الروس الكثيرة من الاستعراضات السياسية والدبلوماسية، ويعطيهم خيارات إضافية، تساهم في تصفية أزماتهم السياسية والاقتصادية (طلاع، 2014: 3).

3) **التخوف من المد الثوري:** تخشى روسيا بسبب طبيعة أوضاعها الداخلية المتمثلة بوجود معارضة منظمة ضد النظام والحزب الحاكم فيها، لاسيما المناطق ذات الوجود الإسلامي، مثلما يشهد الداخل الروسي احتجاجات ومظاهرات، من الحين للآخر، للمطالبة بالمزيد من الحريات الديمقراطية، مما يجعل من الصعب على الحكومة الروسية تأييد أي ثورات في الخارج؛ كونها قد تشجع قيام احتجاجات أكثر وأكبر، تهدد النظام السياسي القائم في روسيا (الشيخ، مصدر سبق ذكره :284-285)

4) **محاربة الحركات الإسلامية:** تعد روسيا وجودها في سوريا بمثابة خط دفاع متقدم بوجه تمدد الحركات الإسلامية التي من الممكن أن تصل إلى الحدود والداخل الروسي –إذا لم يتم لجمها عند الخط السوري وهنالك اعتقاد روسي مفاده أن "الحرب على الإرهاب" في سوريا أو مناطق القوقاز هي حرب مفروضة على روسيا وسوريا(دياب، مصدر سبق ذكره:10) ، مثلما هنالك تزايد تخوف في روسيا؛ بسبب أن الساحة السورية تستقطب الآلاف من المسلمين الروس؛ للانضمام إلى القتال في الحركات الإسلامية المعارضة لنظام الأسد والتخوف من عودتهم إلى القوقاز (الشيخ، 2016: 116).

5) **التردد الأمريكي حيال سوريا:** شكل تردد وتراجع إدارة أوباما –تجاه القضية السورية–فرصة مهمة استغلتها روسيا؛ لزيادة تدخلها في الساحة السورية، مثلما استغل الروس التوجه الأمريكي نحو التوقف أو التخلي، عن خوض حروب إضافية في منطقة الشرق الأوسط، واستبدال هذه السياسة بنهج جديد يرتكز على أساس إيجاد تفاهمات مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة؛ لمعالجة قضايا المنطقة، بالإضافة لتردد الإدارة الأمريكية في مواجهة السياسة الروسية في النزاع الأوكراني–الروسي ونجاح روسيا في اجتياح وضم منطقة القرم في 18 مارس2014.

6) **تخوف روسيا من تكرار تجربتي العراق وليبيا** عندما امتنعت روسيا عن التصويت في مجلس الأمن على قرار فرض حظر جوي على ليبيا، ودعمت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي المعارضة الليبية التي استطاعت في النهاية بالإطاحة بنظام القذافي. فخشيت موسكو من السماح بتمرير قرار مماثل ضد سوريا وبالتالي تكون نتائجه نفس النتائج التي تحققت في الأزمة الليبية وفي النهاية تفقد موسكو أقرب حلفائها في المنطقة.

7) **الدوافع الروسية الداخلية**

- وتتمثل بوجود القوى والتيارات السياسية المحافظة والقومية المتطرفة، التي تدفع باتجاه أن تتخذ روسيا موقفاً أكثر حزماً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والمتعاونين معها، والوقوف إلى جانب نظام الأسد. وهناك قوى أخرى تتمثل بمنتجي الأسلحة الروس الذين قد يفقدون عميلاً آخر، إذا ما سقط الأسد، وهذه القوى تتمتع بثقل بيروقراطي حقيقي، في مجلسي الحكومة الروسية – الدوما والاتحاد–مما يجعلها تدفع باتجاه مواقف الدعم والتأييد الروسي لنظام الأسد.
- هنالك بعداً دينياً، في الموقف الروسي تجاه سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، في ظل تزايد نفوذ وتأثير التيارات المحافظة، ذات التوجه الديني التي باتت تمثل الاتجاه السائد الجديد داخل الكرملين، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمسيحية الأرثوذوكسية، وثمة سعي لأن يكون الدين هو المحور الأساس للهوية الوطنية الروسية، واعتماد القيم الدينية في السياسة الخارجية الروسية، وسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحليفه البطريرك كيريل رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، للظهور بمظهر المدافع عن الدين المسيحي والأقليات المسيحية في سوريا؛ ما حدا بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية أن تقدم الدعم والتأييد للحكومة الروسية، في تعاطيها مع الملف السوري، حتى أنها وصفت الحرب في سوريا بأنها "حرب مقدسة". (الطحلاوى، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014).
- إن خطوة الرئيس الروسي بوتين في بعض صورها عبرت عن رغبته في زيادة شعبيته داخل المجتمع الروسي، فإذ لطالما انعكس النزوع الاندفاعي للتدخل العسكري في الخارج بعناوين حماية روسيا وأمنها القومي ومصالحها الوطنية بنتائج إيجابية على النخبة الحاكمة كونه مرتبطا بزيادة النشوة القومية للمواطنين الروس وقناعاتهم بأهمية دور روسيا ومحوريته في النظام الدولي وعودتها قوة عظمى، من جهة أخرى تقدم النخبة الحاكمة في روسيا نفسها على أنها حامية للمسيحيين في الشرق الأوسط وتستحضر دعايتها انتهاكات حصلت ضد مواطنين سوريين مسيحيين وقساوسة الأمر الذى يبرر لها تدخلها لدى شرائح محافظة داخل روسيا وفى أوروبا أيضاً حيث بدأ بعض الأحزاب المسيحية المحافظة في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا تبدي تفهماً وتأييداً للتدخل الروسي بذريعة أنه يحمى مسيحي الشرق أما في الداخل السوري إذا ما تفحصنا القائمة الروسية للمنظمات الإرهابية فنجد أنها تستثنى عدداً محدوداً من الفصائل المسلحة في سوريا مثل قوات الحماية الشعبية الكردية

وفصائل الجبهة الجنوبية وتدرج البقية بما فيها فصائل الجيش الحر التي تتلقى دعماً أمريكياً ضمنها.

- من خلال المبادئ التي قدمها بوتين مع مجيئه للسلطة عام 2000 باعتبارها أساسا لسياسة روسيا الخارجية والتي عرفت باسم (مبدأ بوتين) يمكن فهم الموقف الروسي من الأزمة السورية، في مقدمة تلك المبادئ التركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة. والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، في ظل سعى واضح لتعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية للتغلب على ما أسماه بوتين بـ (الكارثة الجيوسياسية) التي أصابت روسيا بتفكك الاتحاد السوفيتي (الشيخ، 2016: 211).

ثانياً: دوافع استراتيجية

1) **أهمية سوريا الاستراتيجية:** تُعد سوريا ذات أهمية رئيسة في الحسابات الروسية؛ فموقع سوريا الجيوبوليتيكي المهم في الشرق الأوسط بالمنطقة الحيوية التي تتشابك فيها المصالح العالمية، كما تشكل لروسيا موطئ القدم الاستراتيجي الوحيد في المنطقة، التي تبذل ما تستطيع بغية عدم خسارتها (دياب، 2013: 10)

ويعزز هذه الأهمية علاقات سوريا التحالفية مع إيران حليف روسيا المهم في المنطقة. وترى روسيا أن سوريا بمثابة "حجر زاوية" في أمن المنطقة، وأن نشوب حرب أهلية فيها سيكون سبباً رئيسياً في زعزعة أوضاع الدول المجاورة، مثلما سيؤدي إلى صعوبات في عموم المنطقة، ويشكل تهديداً حقيقياً للأمن (الشيخ، 2012: 284).

2) **حماية النظم الحليفة:** يُعد نظام الأسد في سوريا النظام الوحيد الحليف لروسيا في المنطقة العربية، ولها علاقات تحالف تاريخية مهمة معه، على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أطرتها العديد من المعاهدات والاتفاقيات بينهما (الطحلاوى، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014).

بحيث ترى روسيا في النظام السوري شريكاً استراتيجياً، يمنحها التعاون معه مزايا مهمة تتعلق بمكانتها ودورها في المنطقة العربية، في ميدان تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في هذهِ المنطقة (سليمان، 2015 :128)

الأمر الذي يبرر لروسيا التدخل ودعم نظام الأسد وحمايته في مواجهة قوى المعارضة السورية التي تهدف إلى الإطاحة به؛ ما يعني إسقاط الحليف الوحيد لروسيا – من بين الأنظمة العربية–في حال تحقق ذلك.

3) **الحفاظ على القواعد العسكرية الروسية:** يحتفظ الروس بقاعدة بحرية عسكرية في طرطوس، ويحتفظون أيضاً بمركز تنصت تجسسي رئيس في جبال اللاذقية (مركز الجزيرة للدراسات، مصدر سبق ذكره:44).

ويشكل هذان المكانان موطئ قدم روسيا الوحيد –في منطقة الشرق الأوسط –التي يسعى الروس، من خلالها، إلى الحفاظ على موقع للبحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، لا سيما أنه لديهم عدداً من السفن المنتشرة في البحار المفتوحة، وأن أوكرانيا قررت إنهاء عقد الإيجار لقاعدة سيفاستوبول؛ ما يعني ضيق الخيارات الروسية في البحر المتوسط (مدوخ، 2015: 164).

وهذا ما يزيد من أهمية قاعدة طرطوس، بالنسبة للروس، ويزيد من تدخلهم في سوريا؛ لدعم نظام الأسد وحماية آخر معقل لهم في المنطقة.

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية

تمثل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في مجالات الاستثمار والتجارة والطاقة والسلاح، فهنالك عدد كبير من شركات الطاقة الروسية تعمل في سوريا، كما تشكل سوريا سوق سلاح مهم لروسيا (سليمان، مصدر سبق ذكره :125)

بدأ التعاون بين روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقا) وسوريا منذ عام 1957م، فقد قام الاتحاد السوفيتي بتشييد 63 مشروعاً ومن أهمها (صالح، 2012، ص 24)

1. سلسلة المحطات الكهربائية على نهر الفرات والعقدة المائية مع المحطة الكهربائية (البعث)
2. المنشاة المائية مع المحطة الكهرمائية (تشرين) والمرحلة الأولى للمحطة الكهروحرارية (تشرين)
3. مد 105ألف كيلومتر من السكك الحديدية و307 ألف كيلومتر من خطوط الكهرباء.
4. بناء عدد من منشآت الري
5. اكتشاف الاتحاد السوفيتي لعدد من حقول النفط في شمال شرقي سوريا
6. انشاء خط انابيب لنقل المشتقات النفطية بين حمص وحلب بطول 180 كلم.
7. انشاء معمل للأسمدة الكيماوية

وبالتالي فإن سوريا تمثل سوقا هاما للبضائع والتجارة الروسية في المنطقة.

ويتم متابعة علاقات التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني بين البلدين عن طريق الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة السورية الروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني التي تعقد سنويا بالتناوب في كل من دمشق وموسكو.

أيضاً تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين سوريا وروسيا شملت العديد من المجالات خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس بشار الأسد إلى روسيا في الفترة من 24-27 /2005/1 [1]، كما تم الاتفاق خلال زيارة الرئيس الروسي الى دمشق خلال الفترة من 10-11-2010/5على النحو الآتي: (اتفاق حول التعاون العلمي التقني–اتفاق للتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات–اتفاق للتعاون في مجال النقل الجوي).

الديون السورية لروسيا

قبل انهيار الاتحاد السوفيتي كان يورد لسوريا كميات كبيرة من الأسلحة وغيرها من السلع بكميات كبيرة ، الأمر الذي نتج عنه تراكم الديون على سوريا بشكل كبير، ففي عام 1992بلغ دين سوريا لروسيا اكثر من 13 مليار دولار، وقد أفرزت زيارة الرئيس بشار الأسد الى روسيا في عام 2005م لحل أزمة الديون السورية عن توقيع البيان الروسي –السوري المشترك حول تعميق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين واتفاقية لتسوية المديونية السورية والقروض التي تم تقديمها الى سوريا من قبل الاتحاد السوفيتي سابقا وفي هذا الصدد قامت روسيا بشطب 80% من هذه الديون .

وتعول روسيا على شريكها الاستراتيجي النظام السوري" في سداد الديون وعقود الأسلحة المبرمة معه حيث إن الديون السابقة للاتحاد السوفيتي التي تم شطبها واستبدالها بمشاريع اقتصادية في سوريا". (ابو القاسم، 2011، ص20). ما جعل روسيا تنظر إلى أن سقوط نظام الأسد يشكل خسارة اقتصادية كبيرة لها، والاهتمام الروسي الدائم بالغاز السوري، ففي عام 2009 شهدت شركة

---

[1] اتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات - اتفاق حول النقل الدولي الطرقي بالسيارات - اتفاق تعاون في مجال النفط والغاز بين وزارة النفط والثروة المعدنية السورية وشركة سيوزنفت غاز الروسية - اتفاق بين وزارة النفط والثروة المعدنية في سوريا مع شركة سيوزنفت غاز للتكنولوجيا الحديثة في روسيا بهدف بناء مصنع لإنتاج الأنابيب البازلتية- مذكرة الاجتماع الموسع لمجلس الأعمال السوري الروسي- اتفاق تعاون مصرفي - اتفاقية تسوية المدينونية - مذكرة تفاهم في مجال المواصفات والمقاييس- عقد لإنشاء معمل لمعالجة الغازشمال المنطقة الوسطى بين الشركة السورية للغاز وشركة ستروي ترانس غاز الروسية - مذكرة تفاهم للتعاون المشترك بين مجلس رجال الاعمال الروسي واتحادات غرف التجارة ، الزراعة، السياحة، الملاحة البحرية السورية- اتفاق للتعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات - مذكرة تفاهم للتعاون في مجال البحوث العلمية والزراعية

(stroytransgas) الروسية أكبر مشروع لها في سوريا منذ الحقبة السوفيتية من خلال إقامة محطة لمعالجة الغاز قرب حمص، وبهدف انتاج 50% من حاجة سوريا من الكهرباء (بركات، 1987: 270) حيث تقدر الاكتشافات في حوض شرق المتوسط وجود احتياطي يصل إلى 3450 مليار متر مكعب من الغاز، و1.7 مليار برميل نفط في المياه الإقليمية السورية. وتمتلك روسيا امتيازات حصرية مدتها 25 عاماً تسمح لها بالتنقيب عن النفط والغاز في المياه الاقليمية السورية وذلك حسب الاتفاقية الموقعة بين النظام السوري والحكومة الروسية في أواخر عام 2013 (الإمارة،2016: 77).

المبحث السادس

أشكال التدخل

يستعرض هذا المبحث أشكال التدخل المتمثلة في:

1) **التدخل السياسي والذي تمثل في:**

1. الحل السياسي لقضية الأسلحة الكيميائية السورية
2. سلاح الفيتو الروسي في مجلس الأمن.
3. المبادرات السياسية الروسية لحل الأزمة السورية (مؤتمر جنيف 1- مؤتمر جنيف 2- مؤتمر جنيف 3- مسار تفاوضي في العاصمة الكازاخستانية 'استانا" - مؤتمر جنيف 4- مؤتمر جنيف 5 - مؤتمر جنيف 6 - جولة بفيينا- مؤتمر سوتشي).

2) **التدخل العسكري:** ويتم تناول العمليات العسكرية على الأرض والقواعد العسكرية الروسية في سوريا، ومناطق الانتشار.

أولاً: الدور السياسي الروسي في الأزمة السورية

قدمت روسيا الاتحادية كل أشكال الدعم السياسي للحكومة الشرعية في سورية منذ بداية الأزمة السورية، والتي اندلعت في عام 2011. فعلى مستوى التعامل الروسي مع الأطراف السورية، اعتمدت روسيا موقفاً سياسياً واضحاً إزاء قوى المعارضة أو الحراك الثوري، ومختلف مؤسساته التمثيلية، واعتبرتهم مجموعات مكونة من إسلاميين متطرفين وسياسيين ومثقفين موالين للغرب، بما في ذلك المجلس الوطني السوري، ونظرت إلى الجيش السوري الحر كمجموعة إسلامية متطرفة وخطيرة، بينما تعاطت بشكل إيجابي مع المعارضة الموجودة داخل الأراضي التي يسيطر عليها نظام

الأسد ذات التوجهات اليسارية، والمتصالحين مع فكرة الحفاظ على النظام ورئيسه، مثل هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي (طلاع، مصدر سبق ذكره :8)

وبالمقابل وقفت روسيا إلى جانب نظام الأسد، وقدمت له مختلف أنواع الدعم السياسي والدبلوماسي داخلياً وخارجياً، وبالرغم من دعوة الحكومة الروسية لنظام الأسد؛ للقيام بالإصلاحات السياسية والدستورية، بيد أنها اعتبرته الجهة الشرعية الوحيدة في البلاد (مدني، 2014: 199).

وعملت روسيا على بلورة محور دولي، يساند نظام الأسد، وذلك مع الدول التي تتمتع معها بعلاقات جيدة، كالصين وإيران ودول البريكس، وإقناعها بتبني خطاب موحد متوافق مع خطاب نظام الأسد، بأن المعارضة جلها متطرفة، وتسعى لاستفزاز الحكومة، وتأجيج الصراعات المذهبية، وتمارس العنف المفرط والعشوائي تجاه السكان، وحتى المجازر التي تسببت بها القوات الحكومية بحق المدنيين، اتهمت بها قوى المعارضة السورية المسلحة (طلاع، مصدر سبق ذكره :8).

وقد تمثل الدور السياسي الروسي في الأزمة السورية بعدة خطوات أهمها:

أ- **الحل السياسي لقضية الأسلحة الكيميائية السورية**

في ذروة استعداد الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" بتوجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري لاستخدامه أسلحة كيمائية ضد المدنيين في ريف دمشق في 11-8-2013 تقدمت روسيا بمبادرة تسوية سياسية مضمونها انضمام سوريا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيمائية: الأمر الذي أدى بالرئيس الأمريكي إلى تأجيلها، وفسح الطريق أمام الحلول السياسية (نعمة، 2016 :109-110) وهكذا تم حل قضية الأسلحة الكيمائية في سوريا بمبادرة روسية والتي تضمنت: انضمام سوريا إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، والكشف عن مراكز إنتاج الأسلحة وتخريبها، فحص ترسانة الأسلحة الكيميائية وتدميرها، وبالمقابل إيقاف شن الضربة الأمريكية على نظام الأسد (دياب، مصدر سبق ذكره: 10-11) وترجم ذلك من خلال اتفاق جنيف الكيميائي الذي ثم بين وزير الخارجية الروسي "لافروف" والأمريكي "جون كيري"" (حسون، 367:2015)

ب- الدعم السياسي الروسي للدولة السورية في مجلس الأمن:(سلاح الفيتو الروسي في أروقة الأمم المتحدة)

عارضت روسيا إصدار أي قرار من مجلس الأمن الدولي يدين الدولة السورية، ودعت إلى الحوار والحل السياسي للأزمة السورية بدلاً من اللجوء إلى أي حلول عسكرية ستكون عواقبها كارثية

على الجميع. وتجلى الدعم السياسي الروسي للدولة السورية من خلال استخدام روسيا لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي عدة مرات لمنع صدور قرارات إدانة للدولة السورية في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات الدولية، متحدية بذلك المساعي الغربية المتواصلة لاستصدار هكذا قرار حيث تم إحباط هذه المساعي. وحتى تاريخ 10-4-2018 استخدمت روسيا12فيتو، هذا وجاء الفيتو الأول بتاريخ 5-10-2011 ضد مشروع قرار أوروبي يدين القمع في سوريا، وجاء الفيتو الثاني في فبراير 2012 ضد مشروع عربي أوربي يدعم خطة للجامعة العربية التي طالبت بتغيير النظام، ومبررها لهذا الموقف كان أن القرار لم يشر صراحة إلى عدم التدخل الدولي في الشأن السوري، ورفضها لتنحي الأسد (مدوخ، مصدر سبق ذكره: 177). في حين جاء الفيتو الثالث في 19 يوليو عام 2012 ضد مشروع غربي يهدد بفرض عقوبات على سوريا(ياسين، الفيتو الروسي الصيني يعرقل الملف السوري الى المحكمة الدولية) تقدمت به بريطانيا وفرنسا، بشأن وقف العنف في سوريا. وفي 22مايو 2014عطلت روسيا مشروع قرار يتعمق بإحالة طرفي النزاع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية (المالح، مرجع سابق :62)

هذا واستخدمت روسيا الفيتو الخامس في الثامن من أكتوبر عام 2016 ضد مشروع القرار الفرنسي الإسباني يدعو إلى وقف عمليات القصف في حلب، في حين استخدمت الفيتو السادس في 5 ديسمبر عام 2016ضد مشروع طالب جميع الأطراف المتقاتلة في حلب"، بهدنة مدتها 7 أيام.

وجاء الفيتو السابع في 28 فبراير عام 2017 ضد قرار فرض عقوبات جديدة على سوريا بتهمة استخدام السلاح الكيميائي، في حين كان الفيتو الثامن في 12أبريل من نفس العام، أما الفيتو التاسع فكان في 24 أكتوبر من عام 2017 لتمنع تجديد تفويض مهمة التحقيق في استخدام أسلحة كيماوية في سورية. وجاء الفيتو 10، 11، 12 لمنع تجديد مهمة التفتيش في هوية الجماعات التي تقف وراء الهجمات الكيميائية وانشاء آلية مستقلة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

فكانت روسيا سبباً في عدم إقرار أي قرار، يمكن أن يصدر عن مؤسسات الأمم المتحدة، يدين النظام السوري وانتهاكاته المتكررة لحقوق الإنسان، واستخدامه العنف المفرط ضد المدنيين. (مدوخ، مرجع سبق ذكره :181-182)

ج- المبادرات السياسية الروسية لحل الأزمة السورية

حاولت روسيا أن تساهم في الحل السياسي للأزمة السورية على الصعيد الدولي من خلال "اتفاقيات جنيف" وعلى أساس مبادراتها الخاصة، وعلى وجه الخصوص كانت موسكو مكاناً لعقد اجتماعات متعددة مع وفود "المعارضة السورية". ومن بعد أن أعطت روسيا إشارات متعددة توحى باستعدادها دعم جهد التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. فمن جنيف إلى سوتشي مروراً بالآستانة، عرف المسار التفاوضي للأزمة السورية العديد من المحطات والمبادرات، ولنا وقفة مع أبرز هده المحطات.

- **مؤتمر جنيف 1:** في 2012/6/30 حيث اتفقت مجموعة العمل حول سوريا والتي ضمت كل من أمريكا، الصين، روسيا وفرنسا بريطانيا وتركيا إلى جانب جامعة الدول العربية على مبادئ المرحلة الانتقالية، والذي أشار إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة عبر توافق مشترك (الشاهر، المركز الديمقراطي العربي، 2020) كخطوة أولية لحل الأزمة سياسيا وسعت روسيا إلى فرض تفسيرها الخاص للبيان من خلال الاصرار على اعتبار الأسد جزءاً من المرحلة الانتقالية، ثم ربط مصيره وبقائه بإرادة الشعب (سماعين ،2016: 118)

وأيضا على الجانب الآخر كانت السياسة الخارجية الروسية تلعب دورا كبيراً في تهدئة الرأي العالمي من خلال مؤتمرات جنيف 2 وجنيف 3 والتي كانت تعقد من أجل حل الأزمة السورية وكانت السياسة الروسية تؤكد خلالها أن لا حل سياسي في سوريا إلا بعد القضاء على الإرهاب وكانت القضية الجدلية الأهم بينها وبين الدول الفاعلة الأخرى تدور دائماً حول مستقبل الأسد (الشيخ، مرجع سابق :198)

- **مؤتمر جنيف2:** دعت الأمم المتحدة طرفي النزاع في سوريا إلى جانب الدول المعنية بالأزمة إلى حضور مؤتمر جنيف 2 الذي عقدت جولته الأولى (20-31 يناير 2014) والثانية (10-15 فبراير 2014) (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014: 10)

والتي انتهت إلى طريق مسدود ففي الوقت الذي تمسك فيه وفد النظام بوضع قضية الإرهاب على رأس بنود جدول أعمال المفاوضات ذهب وفد المعارضة لضرورة إعطاء الأولوية لتشكيل هيئة حكم انتقالية (الطيب، يناير 201:447)

وبعد فشل محادثات السلام الدولية في جنيف 2012، 2014، استضافت موسكو جولتين من المحادثات بين بعض من ممثلي المعارضة وممثلي النظام، أطلقت عليها اسم "اللقاء التشاوري السوري – السوري" في يناير وابريل 2015. إلا أن هذه المشاورات لم تأت بثمار؛ بسبب عدم مشاركة الأطراف الرئيسة من المعارضة السورية، وإنما شاركت فيها المعارضة المتصالحة مع النظام (آنا بورشفسكايا، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،2015)

كما أن الراعي لهذه المحادثات –وهو روسيا –بالأساس منحازة للنظام، وتتعامل بانتقائية مع أطراف المعارضة السورية، وترفض فكرة خروج الأسد من السلطة.

- **مؤتمر جنيف3:** (2016/2/3) هذا المؤتمر هو الآخر لم يأت بالجديد بسبب الخلافات بين النظام والمعارضة حول تنفيذ الفقرتين 12و13 من القرار الأممي 2254 بالإضافة إلى تشبث المعارضة بأن لا يكون "للأسد" أي مستقبل في سوريا الجديدة (مركز الجزيرة، من جنيف 1 إلى 8 .... ماذا تحقق؟")

وبعد اتفاق وقف إطلاق النار وفق اتفاق روسي تركي بدأ مسار تفاوضي في العاصمة الكازاخستانية 'استانا" والتي عقدت جولته الأولى ابتداءً من 2017/1/23، والتي أكدت على ضرورة الالتزام بسيادة واستقلال الأراضي السورية، وتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي (روسيا–إيران–تركيا) على إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار في سوريا حيث بدأت الجولة الأولى من هذه المحادثات في 23 يناير من عام 2017، وعقد ثمانية جولات منذ انطلاقه حتى ابريل 2018، التي أسست لما يعرف بمناطق خفض التصعيد، كذلك التوصل إلى اتفاقيات أخرى لخفض التصعيد مع قوى إقليمية ودولية أخرى، كما حدث في الغوطة الشرقية، ومنطقة الجنوب (08–07–2017) (بشارة، 2013 :446–454) إضافة لما سبق، استطاعت موسكو اختراق المعارضة السياسية السورية، من خلال تكتيك المنصات السياسية (منصة موسكو، منصة القاهرة)، ودمجها بالهيئة العليا للمفاوضات. ومن أبرز ما توصلت إليه هذه الجولات، تمثل في الجولة السادسة من محادثات آستانة التي عقدت في 7سبتمبر والتي أثمرت اتفاقاً بين روسيا وتركيا وإيران، على إنشاء منطقة رابعة لخفض التصعيد في محافظة إدلب، تضاف إلى ثلاث مناطق في شمال مدينة حمص وفي ضواحي دمشق وفي منطقة الغوطة الشرقية، وعلى الحدود السورية مع الأردن في محافظة درعا." وينص اتفاق خفض التوتر على

وقف الأعمال القتالية بما فيها الغارات الجوية، بالإضافة إلى نشر قوات شرطة تركية وإيرانية وروسية لمراقبة تطبيق الاتفاق.

- **مؤتمر جنيف 4:** (2/23، 3/3/ 2017) والذي حضره وفدا النظام والمعارضة، وتم الاتفاق على جدول أعمال يتكون من 4 سلاسل هي: إنشاء هيئة حكم شاملة؛ وضع دستور جديد، إجراء انتخابات بإشراف أممي، مكافحة الإرهاب.
- **مؤتمر جنيف 5:** (23-2017/3/31) وتمت مناقشة ما جاء في بيان جنيف 4، وتبادل وفدا النظام والمعارضة الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في المفاوضات.
- **مؤتمر جنيف 6:** (2017/5/16) والذي دعي فيه المبعوث الأممي 'دي مستورا" إلى إنشاء آلية تشاوريه تتعلق باستعمال القضايا الدستورية والقانونية والإجرامية المتعلقة بالانتقال السياسي.

- هذا ولم تثمر مؤتمرات جنيف 7، 8، 9 بأية نتيجة من شأنها حل الأزمة السورية، ففي جنيف 7 اكتفى "دي ميستورا" بمطالبة المعارضة السورية بضرورة توحيد نفوذها كشرط لعقد جولات جديدة» في حين أنه في جنيف8 لم ينجح في برمجة أي لقاء بين وفد النظام والمعارضة، وحمل روسيا والنظام السوري المسؤولية.
- في حين عقدت الجولة 9 بفيينا (2018/1/25) وقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى جانب السعودية والأردن مقترحا بعنوان "ورقة غير رسمية" تهدف إلى إحياء العملية السياسية استناداً للقرار 2254، غير أن النظام رفض هذا المقترح بحجة أن هذه الدول سعت مند البداية الأزمة نحو تأجيجه.
- حرصت موسكو خلال هذه الفترة من (سبتمبر 2015- ديسمبر 2016) على المواءمة بين الذراع العسكرية والمبادرة السياسية، حيث وجهت ضربات قوية ومكثفة إلى فصائل المعارضة والتنظيمات الجهادية أسهمت في تثبيت مواقع النظام، وانتقاله من مرحلة الدفاع إلى الهجوم، كما استثمرت النتائج الميدانية المتحققة، والانكفاء الأمريكي المتزايد بسوريا، وتخلخل المحور الإقليمي الداعم للمعارضة- للحصول على مكاسب سياسية مرحلية تمثلت بعقد تفاهمات سياسية ثنائية مع اللاعب الأمريكي، كما في اتفاقي وقف الأعمال العدائية الأول (22-2-2016)، والثاني (9-9-2016)، كذلك فرض اتفاقيات هدنة ومصالحات محلية على قوى المعارضة المحلية، التي بلغ عددها خلال هذه المرحلة 1203 بحسب بيانات مركز التنسيق

الروسي للمصالحة في حميميم، إضافة لما سبق تمكنت موسكو من تفريغ مسار جنيف التفاوضي، من خلال إصدار القرار 2254 المبني على غموض في مرجعياته بين "جنيف1" وتفاهمات "فيينا".

- **مؤتمر سوتشي:** عقد في مدينة سوتشي الروسية في (29، 2018/1/30) بدعوة من الحكومة الروسية، في محاولة منها لتصفية مسار جنيف بوصفه مسار أمميا ومن ثم الانفراد بالقضية السورية، هذا وقد قاطعه وفود المعارضة السورية وكذا أمريكا وفرنسا وبريطانيا (الشيخ، المركز المصري للأبحاث والدراسات الاستراتيجية،2018).
- وخرج المؤتمر باتفاق يدعو إلى إنشاء لجنة للإصلاح الدستوري، كما دعا في بيانه الختامي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وضرورة بناء جيش وطني موحد والتأكيد على سيادة سوريا واستقلالها إلا أنه لم يتطرق إلى مصير الأسد (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018 :20).

ثانياً: التدخل العسكري

بعدما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" عن تشكيل تحالف دولي لمحاربة تنظيم "داعش" في سوريا أواخر عام 2014، وهو ما رأت فيه روسيا إقصاءً واضحاً عن لعب دور مهم في حل القضية السورية، ومنذ ذلك الحين وهي تعمل جاهدة لإثبات وجودها كلاعب أساسي لا يمكن تجاهله في حل الأزمة السورية (النجار، 2016 :199)

فكان لها ما أرادت بعدما تلقت طلباً من الحكومة السورية للتدخل العسكري المباشر على أراضيها، فكانت هذه الخطوة منعطفا حاسما لإعادة توازن القوى في سوريا لصالح النظام السوري، لتصبح روسيا القوة الأكثر تأثيرا في المشهد السوري، وعلى الرغم من أن أمريكا لم تتخذ خطوات مضادة تخفف من الأثر المترتب على حلفائها في سوريا نتيجة هذا التدخل، إلا أن هذا يدخل في إطار استراتيجية الاستنزاف التي اتبعها "أوباما" من خلال توريط الروس وحلفائها في حرب الكل ضد الكل، ومن ثم العمل على إضعافهم جميعاً (مركز برق للأبحاث والدراسات السياسية ،2016 :7)

جاء التدخل العسكري الروسي في سورية، بناء على طلب من الحكومة السورية، في 30 سبتمبر 2015، وهو التاريخ الذي بدأت فيه القوات الروسية عملياتها العسكرية في سورية، بقبول ضمني أمريكي، وترحيب بعض العواصم الغربية، وبتنسيق مع إيران، وذلك تحت ضغط تردي الوضع

الميداني للنظام، وتآكل قواته العسكرية، وعجزها رغم دعم الميليشيات الإيرانية والمحلية لها عن صد هجمات فصائل المعارضة، وتمدد التنظيمات الجهادية. وتحدد أهداف التدخل العسكري الروسي بما يأتي: (يونس، 2016 :124).

- تثبيت النظام السوري ضمن ما يعرف بمنطقة "سوريا المفيدة." ومنع سقوط النظام واستعادة ما خسره النظام من أراض ومدن الحفاظ على دمشق ومنطقة الساحل التي توليها روسيا أهمية خاصة بوصفها منفذاً بحرياً على البحر المتوسط
- شن حرب وقائية على التنظيمات الجهادية خشية انتقالها إلى الداخل الروسي، أو جوارها الحيوي.
- اختبار القدرات العسكرية والأسلحة الروسية.
- الضغط على الغرب انطلاقًا من الملف السوري.
- منع إقامة منطقة عازلة في سوريا

ولم تتوان روسيا منذ البداية في إعلان دعمها للنظام السوري كما تمت الإشارة إليه سابقا، ويأتي الدعم العسكري في مقدمة صور هذا الدعم، هذا وقد قدر عدد الجنود الروس على الأراضي السورية ما يزيد عن 3ألاف جندي، بينهم خبراء وطيارون لوجستيون إضافة إلى بحارة بميناء طرطوس وفوج من قوات النخبة البرية، وبلغ حجم الأسطول الجوي لها في سوريا نحو 100 طائرة وهي قاذفات من نوع سوخوي 24، 34، وطائرات متعددة المهام من نوع سوخوي-30، المقاتلات من طراز "سو – 30 أس أم / فلانكر – سي" والمطاردات من طراز "سو 34 / فولباك" و 12 مروحية هجومية من طراز "مي – 24 هايند" متاحة لعمليات القصف ومروحيات نقل من طراز "مي 8/ هيب" لمهمات البحث والإنقاذ القتالية، وهنالك سلاح الاستخبارات الجوي طائرات بدون طيار وجامع استخبارات الإشارات "سيغينت" من طراز "آي أل -22/ كوت". بالإضافة إلى قاذفات استراتيجية من نوع توبوليف 22، وتوبولبف 160، وصواريخ عابرة يصل مداها إلى 4500 كمم؛ ولحماية قواعدها العسكرية نصبت بطاريات مضادة للطائرات من نوع اس-300، واس-400، وكذا من نوع بانستير وتور أم-1 (جريدة الشرق الأوسط، 2018)، وعن التكلفة الرسمية المعلنة للحملة العسكرية الروسية في سوريا أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في 17-3-2016 أنها بلغت 478 مليون دولار. كل هذه الأرقام وأخرى تؤكد الرغبة الروسية الشديدة في استمرار نظام الأسد.

أما القوات البرية الروسية التي انتشرت في سوريا فتشمل كتيبة مشاة بحرية معززة من لواء مشاة البحرية الـ 810، مع ناقلات الجند المصفحة من طراز "بي تي آر – 80 "، ودبابات القتال من طراز "تي – 90 " ومدفعية الميدان، وهنالك أيضاً صواريخ أرض جو من طراز "أس آي – 22 غرايهاد" للدفاع الجوي، وأنظمة الحرب الإلكترونية والوحدات البرية العاملة قبالة الساحل السوري.

كما يوجد مراكز للعمليات المشتركة بين روسيا وسوريا في "مطار باسل الأسد الدولي". في محافظة اللاذقية، ومركز عمليات مشرك بين روسيا وإيران في دمشق، ومركز استخبارات بين روسيا والعراق وسوريا وإيران (وايت، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،2015).

أما مهام هذه القوات الروسية في سوريا فإنها تتمثل بدعم قوات النظام الجوية في عمليات القصف الجوي على مواقع المعارضة السورية، وتزويد القوات الروسية ومناطق النظام بالدفاع الجوي بواسطة نظام صواريخ "أس أي – 22 "، والمشاركة في المعارك القتالية البرية الدفاعية والهجومية، وتقديم الاستشارات وتدريب قوات النظام العسكرية (وايت، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى،2015).

وفي سياق الحديث عن سياسة تشكيل الأحلاف في سوريا، انتهجت هذه الأخيرة إلى جانب إيران نهجا مشتركا منذ البداية، حينما أبديا دعما سياسيا وعسكريا لنظام "بشار الأسد" للإبقاء عليه، وكذا الحفاظ على شكل الجيش والأجهزة الأمنية (علاوى، أخبار الشرق،2020)

كما أن التنسيق قائم بينهما في الأمور العسكرية واللوجستية، والسياسة، ولقد شكلت زيارة الجنرال "**قاسم سليماني**" قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إلى روسيا في (24-7-2015) منعطفاً حاسما نحو تعزيز التحالف بينهما، والتي كانت سببا رئيسيا نحو التدخل الروسي المباشر في سوريا بموافقة إيرانية (محفوظ، 10:2016) وعلى الرغم من الدور الذي لعبه هذا التحالف في استمرار النظام السوري إلا أن التدخل العسكري الروسي في سوريا أفرز العديد من نقاط الاختلاف بينهما، على غرار التخوف الروسي من الكتائب التي شكلتها إيران في سوريا، ما جعلها تقترح ضمها إلى القوات المسلحة النظامية الأمر الذي أثار سخطا إيرانيا، بالإضافة إلى التنسيق الروسي مع إسرائيل ، وهو ما يصطدم بشكل مباشر مع إيران التي لطالما أعلنت عدائيا الدائم لإسرائيل (أبو نور، 175:2016) الأمر الذي يجعل من هذا التحالف تحالفا هشاً.

القواعد العسكرية الروسية في سوريا، ومناطق الانتشار

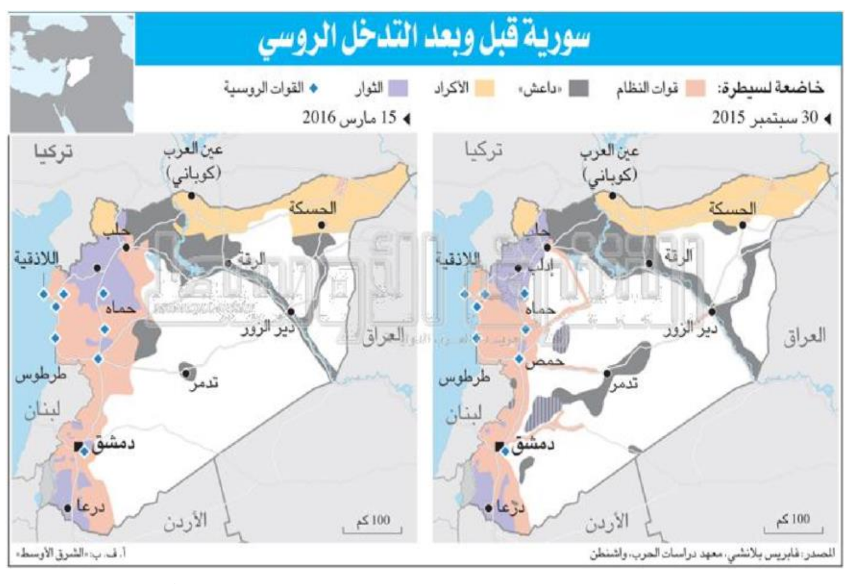
تعددت القواعد الروسية في سوريا بين البرية، والبحرية، والجوية، وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات دقيقة حول عددها ومناطق تواجدها إلا أنه يمكن تلخيصها في الجدول (1):

اسم القاعدة	مكان تواجدها	القدرات، المهام، الأهمية
طرطوس	قاعدة طرطوس البحرية	تم نشر منظومة أس 300 لحماية العسكريين الروس هناك، ومع مطلع العام 2016 أبدت روسيا رغبتها في تحويلها إلى قاعدة دائمة لها، وتتلخص أهميتها بالنسبة لروسيا كونها تعد نقطة انتشار روسيا الوحيدة في البحر المتوسط، وموقعا مؤثراً في موازين القوى بالشرق المتوسط، كما تتيح لها إمكانية رصد نشاطات قوات حلف الشمال الأطلسي وتحركاته (الربيعي، 2017: 287- 289)
قاعدة حميميم الجوية	اللاذقية	تحوي طائرات سوخوى24،34،30، ومروحيات هجوم، وطائرات تجسس، ومنظومة صواريخ أس 400، وكذا قوات برية من الجيش الرابع الروسي، كما تستخدم لتنفيذ ميام قتالية ضد المعارضة.
مطار القامشلي	القامشلي	يحتوي أكثر من 100 عسكري روسي، من خبراء ومستشارين، وضباط مخابرات، ومحطات تنصت
مطار الشعيرات	ريف حمص	تتمركز فيه مروحيات قتالية من طرازات عدة، وتكمن أهميته في كونه يؤمن تغطية جوية للمنطقة الوسطى، كما يؤمن الحماية لأكبر معمل روسي لمغاز بسوريا، وكذا حقول الغاز المتنازع عليها بين قوات النظام والمعارضة (لدين، 2017 :4-5)
مطار حماة العسكري	حماة	قاعدة عسكرية لشن حملات عسكرية
قاعدة تدمر	ريف حمص الشرقي	نشرت فيها آليات ثقيلة، وأنظمة مضادة للطيران وناقلات جنود.
مطار كويرس	ريف حلب	يضم قوات برية، إضافة إلى محطات رادار متطورة لكشف الأهداف الجوية على مسافات كبيرة، ويعد مهبط احتياطي للطائرات الروسية العائدة من شرق سوريا.
مطار t4 (طياس)	شرق حمص	يتمركز فيه عدد من المروحيات القتالية من نوع مي24، وكاموف 52، ومي28، وهو مسؤول عن العمليات الجوية في المنطقة
قاعدة إسطاو الجوية	شمال حميميم	توجد فيها مروحيات عسكرية من طرازات مختلفة للتخفيف
جبل زين العابدين	ريف حماة	يضم قوات حرب الكترونية وتشويش، وتنصت، بالإضافة إلى راجمات صاروخية متطورة من طراز سميرتش، واورغان**27**

المصدر: من إعداد الباحثة

بناءً على ما تم ذكره فإن القوات العسكرية الروسية تنتشر في منطقة الساحل السوري بعد توسيع تواجدها في ميناء طرطوس لتصبح بذلك المياه الإقليمية السورية مسرحا لقطع الأسطول الروسي، والذي شكل لها فرصة مواتية من أجل التغلغل أكثر في الأراضي السورية من خلال إنشاء المزيد من القواعد العسكرية.

الخريطة رقم (1) سوريا قبل وبعد تدخل روسيا



المصدر: فابريس بلانشي، معهد دراسات الحرب واشنطن.

ثالثاُ: مآلات التدخل العسكري الروسي في سوريا

قدمت وزارة الدفاع الروسية عرضاً لمختلف النتائج التي حققتها تلك العملية بعد دخول العملية العسكرية الروسية عامها الثالث، وأشارت إلى أن القوات الجوية نفذت منذ بداية العملية(2015/9/15)، وحتى (2017/9/20) ما يزيد عن **300** طلعة جوية قتالية، شنت خلالها **9200** ضربة جوية وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان فقد حملت الضربات الجوية الروسية ما بين **50-110** قنبلة صغيرة الحجم في الضربة الواحدة، كما استخدمت قنابل عنقودية حارقة من نوع **500- RBK**، وكذا القاذفات الاستراتيجية من نوع تو**160**، وتو**95**.(أبو جازية، "بعد إعلان الانسحاب... بالأرقام حصاد التواجد العسكري الروسي في سوريا").

وفيما يلي عرض لأهم العمليات التي قامت بها القوات الجوية الروسية في سوريا

- **البداية:** كانت مع بدء العملية العسكرية الروسية في سوريا في 2015/9/30، والتي استهدفت معاقل لتنظيم "داعش"، والتي تم من خلاليا إصابة مخازن للأسلحة والذخائر، وآليات عسكرية تابعة له. (بسيوني، المركز الديمقراطي العربي ،2016).
- إطلاق صواريخ "كالببر"المجنحة في 2015/10/7، بالإضافة إلى إطلاق ما يقارب26 صاروخا من عدة سفن موجودة في بحر قزوين.
- **عملية محافظة الرقة:** والتي شارك فيها الجيش السوري، وحقق نجاحاً كبيراً بدعم من القوات الجوية الروسية، من خلال تصفية العديد من معاقل الإرهابيين، واسترجاع مدينة الربيعية.
- الهجوم الأول على مدينة تدمر في أوائل مارس 2016، حيت بدأت القوات الجوية الروسية بشن ضربات كثيفة على مواقع مسلحي "داعش"، واستمرت العملية حتى 27 مارس، عندما أعلن الجيش السوري انتصاراً كاملاً على الإرهابيين في تدمر.
- **تحرير حلب:** والتي تمت في الفترة ما بين نوفمبر وديسمبر 2016، ليتم الإعلان في 22 ديسمبر عن تحرير كامل لمدينة بعد إخراج ما تبقى من الإرهابيين منيا، وكان للروس الفضل الكبير في استرجاعها من خلال إطلاقها لصواريخ" كروز كالببر" على مواقع" داعش" وجبهة النصرة.
- **12 مايو2017:** سيطرة الجيش السوري على مدينة إدلب بدعم من القوات الجوية الروسية.
- **14 أكتوبر2017:** الجيش السوري يتمكن بدعم جوي روسي من تحرير مدينة الميادين في محافظة دير زور من قبضة "داعش."
- **3 نوفمبر 2017:** الجيش السوري يسيطر على مدينة دير زور بدعم جوي روسي.
- **13 نوفمبر 2017:** تمكن الجيش السوري من السيطرة على مدينة البوكمال الحدودية مع العراق بدعم روسي، وعلى إثر استعادة "داعش" لمدينة تدمر للمرة الثانية في أواخر العام 2016 تمكنت القوات السورية من استعادتها مرة أخرى بدعم من القوات الجوية الروسية في 2017/12/2.

تقييم العملية العسكرية الروسية في سوريا

يُعد التدخل العسكري الروسي في سوريا إحدى أهم نقاط التحول في مسار تطور الأزمة السورية، إذ يمثل هذا التدخل المعلن في نهاية سبتمبر 2015 تحولاً جوهرياً في الاستراتيجية العسكرية الروسية باعتباره أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة. حيث إنه بتدخلها في سوريا (ويسام، 2016: 94)

نجحت روسيا إلى حد كبير من خلال تدخلها العسكري في سوريا إلى قلب موازين القوة لصالح النظام السوري بعدما كان يلتقط آخر أنفاسه في ظل الانتصارات الكبيرة التي حققتها قوى المعارضة، وهي بذلك تكون قد نجحت في تفويت الفرصة على واشنطن وحلفائها فيما يتعلق بإسقاط "الأسد"، كما نجحت أيضا في إلحاق هزائم متتالية بالمعارضة التي باتت تفقد الدعم الإقليمي والدولي مع مرور الوقت (الشافعي، 56:2018).

وتم استعادة حوالي 30% من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش بالإضافة إلى إضعاف التنظيم (يونس، مرجع سابق:120) وهذا يوضح مدى قدرة روسيا على التحكم في مجريات الأزمة السورية. ناهيك عن كونها تملك أوراقاً مهمة تعزز من قدرتها على المناورة السياسية والتعامل مع أطراف الأزمة فهي الوحيدة التي تملك القدرة على التواصل مع جميع الاطراف السورية والإقليمية والدولية وعلاقات مع الخصوم الإقليمين الرئيسين إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا وكذلك مع بعض أطراف المعارضة السورية وهي الوحيدة التي قد تملك امكانية التأثير في الموقف الإيراني من منطلق التحالف والصداقة مع ضمان مصالحها في سوريا بخاصة فيما يتعلق بطبيعة النظام المقبل.

وفي بيان صادر لوزارة الدفاع الروسية أعلنت فيه أن القوات الروسية حررت بالتعاون مع الجيش السوري 12360 كلم من الأراضي السورية، كما تم تدمير 725 معسكراً خاصا بتدريب المسلحين، وكذا 405 مصانع لإنتاج الذخائر العسكرية، وتدمير 1500 قطعة من معداتهم العسكرية، وتمكنت أيضا من مصادرة 488 دبابة وسيارة قتالية، و57 راجمة للصواريخ المتعددة، وما يزيد عن 28 ألف قطعة من الأسلحة النارية، بالإضافة إلى إبطال مفعول 26853 عبوة ناسفة وقنبلة (مركز كاتيخون، 2019).

وعلى الرغم من هذه النجاح، إلا أنه وحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر في 2017/9/30، فإن هناك انتهاكات واسعة ارتكبتها القوات الروسية في سوريا راح ضحيتها ما يزيد عن 5700 مدني، كما سجل أيضا ارتكاب ما يزيد عن 250 مجزرة بالقصف الجوي الروسي، بالإضافة إلى وجود ما لا يقل 707 حوادث قصف على منشآت حيوية ومدنية.

وفي المقابل تكبدت روسيا هي الأخرى خسائر معتبرة، فحسب تقرير"لدايلي ميل" في 2018/2/13، فإن روسيا تكبدت ما يزيد عن 640 قتيلاً في صفوف قواتها، بالإضافة إلى فقدانها

14 طائرة مختلفة، منها 2 طائرة شحن، و12 طائرة مقاتلة من مختلف الأنواع. (موسى،2018: 105)

استمرت موسكو بالمواءمة بين الذراع العسكرية والمبادرة السياسية، حيث مكن دعمها العسكري النظام من زيادة سيطرته الميدانية من 17% في سبتمبر 2015 لتبلغ قريب 60% في ابريل 2018، كما نشرت موسكو بعضًا من قوات شرطتها العسكرية في عدد من المناطق (7 نقاط)، وتعزيز وجودها العسكري الذي يشتمل على: 4 مطارات، وميناء عسكري، و4 قواعد تخديم (منظومات دفاع ومساكن عسكريين).

وقامت روسيا في 15 مارس عام 2016 بسحب القسم الرئيس من مجموعتها العسكرية في سورية بناء على أوامر من الرئيس 'بوتين"؛ بعد أن استمرت العملية العسكرية لمدة 168 يوم (يونس، 2016: 118).

لأن سوريا أصبحت خالية من تنظيم داعش وفق وزارة الدفاع الروسية ، وكان ذلك بعد 5 أشهر ونيف على بدء التدخل، ليتبين أن الحاصل استبدال روتيني للقوات العسكرية، تزامن مع بدء توسعة قاعدة "حميميم" الجوية، وتحضير أماكن مضاعفة لسكن الضباط الروس وإقامة العسكريين، ولاحقاً بدأت أعمال التوسعة في قاعدة طرطوس البحرية الروسية، وتزامن كل ذلك مع انطلاق "مسار آستانة"، مع انضمام الرئيس التركي إلى الرئيسين الروسي والإيراني، وبدء مرحلة «مناطق خفض التصعيد»، وسياسياً مرحلة تجويف «مسار جنيف» وتقديم طروحات مجتزأة للقرار الدولي 2254 بالسعي الدؤوب لشطب المرحلة الانتقالية، وهي أبرز مرتكزات أي حل سياسي حقيقي للأزمة السورية.

أما القسم الباقي من القوات الروسية فحددت مهمته بمراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار وتهيئة الظروف للعملية السلمية من جانبها (وكالة سبوتنيك الروسية ،2016)

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في 4 يناير عام 2017، أن القوات الجوية الفضائية الروسية حررت بالتعاون مع الجيش السوري 12360 كيلومتراً مربعاً من الأراضي السورية من سيطرة الجماعات الإرهابية. مضيفة أنه تم أيضاً تدمير 725 معسكراً خاصاً بتدريب المسلحين، وكذلك 405 مصانع وورش لإنتاج الذخائر العسكرية. كما أكد البيان على تصفية 35 ألف مسلح. من بينهم 204 قادة ميدانيين، وتدمير 1500 قطعة من المعدات العسكرية التابعة للإرهابيين. كما أعلنت وزارة الدفاع الروسية في 21 سبتمبر عام 2017 عن أن الجيش السوري وبدعم من القوات الروسية نجح في

تحرير نحو 9687.4 من الأراضي السورية، التي كان يسيطر عليها "داعش. منذ إطلاق روسيا عمليتها ضد الإرهاب في سورية 30 سبتمبر من عام 2015 وحتى 20 سبتمبر من العام 2017. حيث نفذت قوات روسيا الجوية بشكل عام أكثر من 30 ألف طلعة قتالية أدت إلى تدمير 96828 موقعاً للإرهابيين. ومن أبرز الإنجازات الميدانية، التي حققها الجيش العربي السوري بدعم من روسيا تحرير مدينة حلب، وفك الحصار عن مدينة دير الزور واستعادة مطارها (سليمان، موقع روسيا اليوم، 2017)

أما القوات البرية الروسية التي انتشرت في سوريا فتشمل كتيبة مشاة بحرية معززة من لواء مشاة البحرية الـ 810، مع ناقلات الجند المصفحة من طراز "بي تي آر – 80 "، ودبابات القتال من طراز "تي – 90 " ومدفعية الميدان، وهنالك أيضاً صواريخ أرض جو من طراز "أس آي – 22 غرايهاد" للدفاع الجوي، وأنظمة الحرب الإلكترونية والوحدات البرية العاملة قبالة الساحل السوري.

كما يوجد مراكز للعمليات المشتركة بين روسيا وسوريا في "مطار باسل الأسد الدولي". في محافظة اللاذقية، ومركز عمليات مشرك بين روسيا وإيران في دمشق، ومركز استخبارات بين روسيا والعراق وسوريا وإيران (وايت، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015)

أما مهام هذه القوات الروسية في سوريا فإنها تتمثل بدعم قوات النظام الجوية في عمليات القصف الجوي على مواقع المعارضة السورية، وتزويد القوات الروسية ومناطق النظام بالدفاع الجوي بواسطة نظام صواريخ "أس أي – 22 "، والمشاركة في المعارك القتالية البرية الدفاعية والهجومية، وتقديم الاستشارات وتدريب قوات النظام العسكرية (وايت، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015).

وبمجيء الرئيس "ترامب" كان الرد الأمريكي مفاجئ بشن ضربة عسكرية في 7-4-2017 تبعتها ضربات أخرى كان أهمها في 14-4-2018، لتحمل هذه الضربات العديد من الدلالات حيث نالت من حالة التباهي الروسية بحجم الانتصارات التي حققتها في سوريا، فضلا عن تكريسها لفكرة تواجد قوى موازنة لها قادرة على تغيير قواعد اللعبة لصالحها (العلو، 2018 :50)

ورداً على هذا التصعيد الأمريكي علقت روسيا اتفاقية التنسيق في الأجواء السورية مع واشنطن، والتي وقعت سنة 2015، كما هددت أيضا بأن أنظمة دفاعها الجوية ستراقب طائرات

التحالف الدولي، وأن أي تهديد يمس القيادة السورية أمر غير مرغوب فيه إلا أنها لم تقدم على أي رد عسكري مباشر تجنباً لأي صدام مباشر مع أمريكا.

في عام 2018 أعلنت روسيا الانتصار العسكري وكشفت أن النظام السوري الذي كان يهيمن على نحو 18 في المائة من الأراضي السورية بات نتيجة التدخل الروسي يسيطر على أكثر من 60 في المائة إلا شرق الفرات وإدلب وأمكنة السيطرة التركية، والأهم تمثل في إعلان موسكو استخدام نحو 63 ألف عسكري، بينهم نحو 25 ألف ضابط ومئات الجنرالات، وهذا يفسر الاستخدام المكثف للعمليات الجوية، حيث يلعب الضباط المحترفون دوراً محورياً، وروجت موسكو دعاية تسويقية مكثفة لفعالية الأسلحة المستخدمة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الاستراتيجية الروسية في تعاطيها مع الأزمة السورية قامت على المزاوجة بين القوة الصلبة والناعمة، وبناء منظومة جديدة للقطبية المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط وذلك بهدف تحقيق مصالحها في سورية بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

الخاتمة

استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة تخلت فيها عن كل الأسس الأيديولوجية التي تميزت بها خلال الاتحاد السوفيتي، ومكنتها من استعادة هيبتها في الساحة الدولية وفقاً لنموذج معاصر يجمع بين خصوصية الهوية الروسية، والاندماج في عالم اقتصاد السوق. كما ساعدتها أيضاً على استرجاع علاقاتها التاريخية مع الحلفاء التقليديين في محاولة منها لبناء محاور جديدة تؤسس لعالم متعدد الأقطاب.

وبدراسة التدخل الروسي في سوريا توصلت الدراسة لعدد من النتائج تتمثل في:

- تتحدد السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية بعاملين رئيسيين هما الاقتصاد وبراجماتية القيادة السياسية. فبعد أن استطاعت القيادة السياسية في روسيا من الاستفادة من تعافي اقتصاد بلادها وإعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، أصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم. فالقيادة الروسية تدرك

جيداً أن عالمنا اليوم يشهد تغير تدريجي في تراتبية الدول في سلم القوة، وهو يتوافق مع طموحاتها لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.

- أن حقيقة المكانة الجيوبوليتيكة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية، مرتبط في المقام الأول بحفظ بقاء هذه الدولة التي تتعرض حسب رأي قادتها لمحاولات مستمرة من طرف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لإضعافها ومنعها من استعادة مكانتها في النظام الدولي. من هذا المنطلق برزت تحركات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة نحو الدول التي تخترق سياسة العزل المطبقة ضدها وتفشل محاولات إضعافها، حيث تتبنى هذه الدول سياسات رافضة للهيمنة الأمريكية.

- إن الأوضاع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط هي من المنظور الروسي محاولات غربية لإعادة رسم خارطة التحالفات الإقليمية في المنطقة بما يخدم مصالحها، وهذا سيؤدي حتماً لإفشال سياسة الاختراق التي تتبناها روسيا. من ناحية أخرى أثر التقارب الجغرافي والديني لدول الشرق الأوسط من روسيا وكذلك التراكمات السلبية حول طبيعة الإسلام السياسي فيها، على الموقف الروسي الرافض للحراك العربي الذي أدى إلى وصول الإسلاميين للسلطة.

- إذا كانت طموحات السياسة الخارجية الروسية في تكوين منظومة دولية متعددة الأقطاب تكون روسيا أحد أقطابها، قد فرض عليها التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط باعتبارها أهم مناطق نفوذ الدول الغربية، فإن الحسابات البراجماتية النفعية تبقى أبرز محددات هذا التوجه.

- أن المكانة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تحتل محور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول المنطقة باعتبار أن العامل الاقتصادي هو المتحكم الرئيسي بمكانة روسيا وبعلاقاتها الخارجية، فإن السوق الشرق أوسطي يمثل سوقاً كبيرة ومتنوع يخدم الاقتصاد الروسي المرتكز على مجال الطاقة، كما أن التعاون مع بعض دول هذه المنطقة في هذا المجال، ساعدها على ضمان توريداتها من الطاقة لأسواقها الاستراتيجية وحمايتها من دخول شركاء منافسين لها.

- ارتبطت المكانة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الروسية، بعامل التنظيمات الإرهابية التي انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل كبير في دول المشرق العربي والتي زادت من

احتمالية توسع دائرة هذه التهديدات إلى الحدود القريبة من روسيا، وهذا يدل على أن تأمين روسيا لحدودها يلزمها ضمان استقرار هذه المنطقة وتجنيبها الدخول في حروب جديدة، لذا كانت التحركات الروسية لتوطيد علاقاتها بالدول التي تعاني من هذه التهديدات من أهم الأهداف التي سعت روسيا لتحقيقها في المنطقة.

- لم تعد منطقة الشرق الأوسط سوقاً كبيرة للسلاح الروسي فقط، بل أصبحت أيضاً تحتل مكانة مهمة في التعاون العسكري مع روسيا، وخاصة في مجال الطاقة النووية التي أصبحت معظم دول المنطقة تسعى لامتلاكها.

- لقد تجلت جدية الطموحات الروسية بالعودة إلى الساحة الدولية كقوة عظمى في طبيعة التحرك الدبلوماسي الذي انتهجه القادة السياسيون تجاه السياسات الغربية الهادفة لمحاصرة الدور الروسي في المنطقة، والذي برز جلياً في الحالة السورية.

- أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت قدرت روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.

- ارتبط ثبات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا بجيوستراتيجية الأحداث التي تشهدها سوريا، فمكانة روسيا وطموحاتها باستعادة دورها في المنطقة أصبحت على المحك، فسقوط النظام السوري سيؤدي بالتأكيد إلى تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إلى دوائر قريبة تعتبرها روسيا تهديدا لأمنها القومي، وهذا ما يعني إضعاف دورها.

- استطاع بوتين تحقيق عدد من المكاسب من تدخله في سوريا أهمها هو تعزيز المكانة الدولية أمام الولايات المتحدة وعلاقتها بالأطراف الفاعلة في النظام الدولي واستطاعت قلب موازين القوى على الأرض. وانسحابه كان إشارة واضحة لعدم رضاه عن أجندة نظام الأسد عن مباحثات جنيف غير الواقعية حيث أثبت بوتين أنه الوحيد القادر على إعادة الحياة للنظام من خلال تدخله العسكري وأنه أيضا الوحيد القادر على عقلنة أجندته المتطرفة والضغط عليه للدخول في مفاوضات جدية

بعيدة عن تصريحات المعلم وبشار الجعفري التي سبقت مفاوضات بإجراء انتخابات برلمانية فقط واستثناء الرئاسة منها.

- حققت روسيا حضوراً قوياً في شرق المتوسط، لم يحققه الاتحاد السوفيتي السابق، وأنجزت تنسيقاً غير مسبوق بين الجيشين الروسي والإسرائيلي، ولهذا الأمر حسابات روسية بعيدة المدى، خصوصاً في العلاقة مع أمريكا. وبعد التعاطي مع روسيا كأنها مجرد قوة إقليمية كبرى، عادت لتكون شريكة في معالجة الأزمات الدولية

- هناك مكاسب أخرى حققتها روسيا من عملياتها العسكرية في سوريا مثل تعزيز إطلالتها الاستراتيجية على البحر المتوسط من خلال نشر قواعدها العسكرية، وكذلك ما صرح به لوكيانوف أن العملية s-400 صواريخ متطورة مثل نظام العسكرية أتاحت خبرة حقيقية للقوات الروسية لم تكن لتحصل عليها من خلال التدريبات العسكرية، بالإضافة لاكتساب موسكو ثقة بنفسها إثر تمكنها من قلب الأوضاع الميدانية لمصلحة النظام عقب انتكاسة المعارضة في حلب الشرقية (ديسمبر 2016)، لتبدأ باختبار قدرتها على بناء ترتيبات أمنية وسياسية إقليمية انطلاقًا من سوريا، تضمن لها موقع الهيمنة على معادلات المنطقة، وإمكانية تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق ذلك تدرك روسيا ضرورة البدء بتسوية الأزمة السورية بما يضمن لها الإقرار بدورها، وحفظ مصالحها، وشرعنة ترتيباتها الجديدة للإقليم، ولتحقيق ما سبق تبنت موسكو مقاربة تقوم على تبريد الأزمة وتفكيكها إلى مسارات متعددة؛ تجنبًا للتعقيد، بما يمنحها القدرة على الحركة، وتجنب تضارب المصالح بين القوى الفاعلة، وتحقيق التوازن فيما بينها، وذلك بالإقرار بمصالحها في الجغرافيا السورية من خلال اتفاقيات جزئية تشكل أرضية للحل السياسي على المستوى الكلي، إضافة إلى ضرورة تحكمها بالدولة السورية عبر إعادة هيكلتها وفق مقتضيات المصالح والتوجهات الروسية.

ومن ثم تبقى الطموحات الروسية في أن يصبح النظام الدولي نظاما متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطابه مرتبط بشكل كبير بسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل، لذا كان لزاماً عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أحمد إبراهيم سعيد، **الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافيا السورية**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016.
2. جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2012.
3. خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
4. عزمي بشارة، سورية: **درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
5. فارس محمد أحمد الجحيشى، **التوازنات الاستراتيجية في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.
6. ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2013.
7. نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري**، بيروت: بدون دار النشر، ط1، 2012.
8. نورهان الشيخ، "روسيا والتغيرات الاستراتيجية في الوطن العربي"، في **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.
9. هشام النجار، **سوريا والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن العربي...مستقبل العرب**، مصر: دار سما للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
10. هيثم المالح، **روسيا والثورة من دعم القاتل إلى شريك في القتل**، عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، 2016

ثانياً: المجلات والدوريات

1. إبراهيم حردان مطر، "الدور الروسي في الأزمة السورية"–الدوافع والمحددات، "**مجلة الجامعة العراقية**، ع.37. 2017.
2. بدر الشافعي، "الدور الروسي في سوريا: المحددات والآليات والمألات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، ع.84، السنة.22، صيف 2018.
3. حمزة المصطفى، " الحرب على تنظيم الدولة بعد مرور سنة على تشكيل التحالف الدولي: حالة سوريا، "**مجلة سياسات عربية**، ع.16، سبتمبر 2015.
4. دنيا محمد، "الاستراتيجية بين الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على سياسة توازن القوى،" **مجلة السياسة الدولية**، ع.10، 2012.
5. رائد محمد أرحيم، "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية 2011–2015"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، م.8، ع.1، يونيو 2017.
6. زيد رافع سلطان، "الموقف الروسي من الأزمة السورية، "**مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية**، م.1،ع.19، السنة.5.

7. شذى زكي حسن، "التغيير السياسي في سوريا بين مطالب الداخل وضغوط الخارج، "**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، م.52، ع.52، 2015.
8. عيد جبر قطريب،" دوافع الموقف الروسي في الأزمة السورية، "**مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية**، م.40، ع.2، 2017.
9. غازي حمان، "الانسحاب الأمريكي من سورية وتداعياته المحتملة"، **مجلة شؤون عربية**،ع.177، ربيع 2019.
10. ماهر حمدي محمد عيش، "تحركات للاجئين السوريين العابرين للحدود "دراسة في الجغرافيا السورية، "**مجلة بحوث**، ع.106، السنة.27، يوليو 2016,
11. مايسة مدني محمد، "التدخل الروسي في الأزمة السورية، "**مجلة كلية الاقتصاد العملية**، ع.4، يناير 2004.
12. محمد محسن أبو النور، "انعكاسات التدخل الروسي على دور إيران في سوريا، "**مجلة السياسة الدولية**، م.51، ع.204، أبريل 2016.
13. مروان قبلان،" الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، "**مجلة سياسات عربية**، ع.18، يناير 2016.
14. -------،"المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية، "**مجلة سياسات عربية**، ع.2، مايو 2013.
15. معتز عبد القادر الجبورى، "الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية، "**مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، ع.10.
16. نور الدين حشود، "جيوبولتيكا الأزمة السورية بعد الثورة: دارسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليمين في مسرح الصراع السوري، "**مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.16، يناير 2016.
17. وحيد غلام أنعام، "تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، "**مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، م.59، ع.59، 2017.
18. يوسف محمد زياد، "الأزمة السورية (2011-2018) دارسة في مواقف الدول المؤثرة منها "**مجلة اتجاهات سياسية**، ع.6، ديسمبر 2018.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. أكرم محسن كساب، **الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الروسية- السورية 2011**-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،2013-2014.
2. رامي عبد الله عبد المحسن عبد القادر، "، **توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى: 2014.
3. سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، سهام. **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،2015.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. أحمد خضور، " سوريا في قلب العالم أهمية جيوسياسية واقتصادية في المعادلة الدولية"، مركز كاتيخون، في : http://katehon.com/ar/article/swry-fy-qlp-llm-jyw.

2. أحمد سين عبد المعز، "تقييم ضربات التحالف الدولي ضد داعش"، مجلة السياسة الدولية، 2017/8/28، في: http://www.siyassa.ovg/news/15233/osxp.
3. أحمد عليان، " الفيتو الحادي عشر... روسيا تفشل مشروع قرار ياباني لتمديد عملية لجنة التحقيق"، في: http://ayyawmsyria.net.archives/210105
4. أمين العاصي، أستانة... قصة تسع جولات لتصفية الثورة السورية في ":https://www.alaraby.co.uk.
5. أمينة عادل حلمي، "دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي والقوى المتصارعة في سوريا،" المركز الديمقراطي العربي، في:https://democraticac.de/?p=34609
6. إسماعيل الشاهر، "المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي فى https://democraticac.de/?p=511321
7. إسراء غريب محمد، "أثر السياسة الخارجية الروسية تجاه على منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2011-2017"، المركز الديمقراطي العربي، 201/08/17، في: https://democraticac.de/?p=47194
8. إياد جبر، "مراحل تطور الثورة السورية"، مجلة البيان، ع.342، 2015/11/11، في: https://www.alabyan.co.uk/mobile/mgzarticle2.dspx?id=4733
9. إيمان محمود، "تسلسل زمني: أبرز محطات التدخل الروسي العسكري في سوريا،" في https://www.masrawy.com/news-publicaffairs/details/2017/12/12
10. بول لاباريك ،"الحروب الوقائية سوريا المستهدفة فيhttps://www.voltairent.org/article90005.html
11. جلال طلال سلمي ، "موسكو واستعمارها الناعم للاقتصاد السوري"، في: https://giroon.net/archives/147474
12. حسام http://www.anapress.net/ar/artivlesصالح، "أمريكا لها الحصة الأكبر و روسيا الأضخم. تعرف على أبرز القواعد العسكرية الأجنبية في سوريا"، في: https://7al.net/2017/12/16
13. حنين ياسين، "بالأرقام كم أنفق الدب الروسي لمنع سقوط بشار الأسد؟،" في: https://alkhaleejonline;net
14. رامي سويد، " تعرف إلى مسار تصفية القضية السورية... من جنيف إلى سوتشي،"https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/11/28.
15. سماء سليمان، " دلالات الموقف الفرنسي من الغزو التركي لعفرين السورية"، مجلة السياسة الدولية، في . : http://www.siyass-org-eg/news/15540.as.px
16. شذوى بسيوني محمد إبراهيم، "السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011- 2016"، المركز الديمقراطي العربي ،2016/07/13، في: https://democratice.de/?p=33933
17. صافيناز محمد أحمد، "الضربة العسكرية الثلاثية على سوريا... ماذا بعد؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد57722، في: http://acpss.ahram.org/News/16594.aspx
18. عبد الواحد طه ، "التدخل العسكري الروسي بعد سنتين... قلب الموازين لصالح قوات النظام، "جريدة الشرق الأوسط، ع.14187، في:https://aawsat.com

19.عمر صفر، "تعرف على مناطق انتشار القوات الروسية وآفاق وجودها في سوريا،" في:https://www.orient-news.net/ar/news-show/124534

20.عيسى عبد الله، "الحرب القادمة مع حزب الله ،"في:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/04/02/1231146/htm

21.فارس علاوي، وصبري، عائشة. "التحالف الروسي الإيراني في سوريا نقاط القوة والخلاف "في:http://alsharqnews.net.4313

22.محسن محمد صالح، "السياسة الأمريكية في سوريا، جدران الدم"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في : https://www.alzaytouna.net/2016/08/15

23.محمد خالد ياسين، "الفيتو الروسي الصيني يعرقل رحمة الملف السوري إلى المحكمة الدولية في http://googlewblight.com/

24.محمد عباس ناجي، "العراق وتحديات الأزمة السورية،"
في:https://www.aljazeera.net/knowledhate/opinions

25.محمد عسكر، "التغيير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا ما بين أوباما وترامب"، المركز المصري للأبحاث والدراسات السياسية، في: https://efsregypt.Org

26.محمد عمر، "أنماط الصدام الأمريكي الروسي في سوريا وأثره على إنهاء الأزمة"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، في: http://elbaldi-pss.org/2017/07/19

27.معتز عبد القادر محمد النجم ،"التفاعلات الدولية في الأزمة السورية"، المركز الديمقراطي العربي، في : https://democraticac.de.?p14082

28.ميرفت عوف، "تعرف على أبرز عشر ميليشيات تقاتل إلى جانب النظام السوري،"
في:https://www.sasopost.com

29.نزار دنيا، "أسباب الأزمة السورية، في:
https://in.facebook.com/NEZARDUUNIA/poss/226488744190065

30.نورهان الشيخ، "الدور الروسي في الأزمة السورية"، مجلة أراء حول الخليج، العدد 98، 2015، في :http://araa.sa/index.php?view=alertic&id=3451

المراجع باللغة الأجنبية

1) Books

- Zvyagelskaya, Irina. "**Russia, the New protagonist in the Middle East**", in: Putin is Russia: Really Back? editor: Aldo Ferrari. Italy: Giancarlo Aragona, 2016.

2) Periodicals:

1. Angela Joya, " Syria and The Arab Spring : The Evolution of The Conflict and The Role of The Domestic and External Factors", **Journal of Politics and International Relations** , Middle East Studies , Vo 4, No1, Turkey, July 2012.
2. Azuolas Bagdonas, "Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit", **European Journal of Economic and Political Studies** , Fatih University, Turkey, Vol 5, N 2, winter 2012.
3. Dmitri Trenin," Russia's Policy in the Middle East: Prospects For consensus and conflict with the United States", **The Century Foundation Report**, New York, 2010.

4. Elena Pavleeva," Russian National Identity: Beyond "Empire" versus "Nation" Dichotomy", **The Annual of Language & Politics and Politics of Identity**, No 01, Prague , 2011.
5. Igor A. Zevelev," Russian Foreign Policy: Continuity in Change", **The Washington Quarterly**, Center for Strategic and International Studies, Winter 2012.
6. Ilyas Kemaloglu, "Middle East Policy Of Russia ", **The Black Sea International Report,** No: 23, Ankara, July 2012.
7. Malashenko Alexey, Russia and the Arab Spring, "**Carnegie Moscow Center**", Moscow, October 2013.
8. Moldavsky Olena Bagno, " Russian Foreign Policy in the Middle East: No Change in the Offing**", Strategic Assessment** , Vol 15 , No. 4 , USA, January 2013.
9. Naumkin V.V. and other, "Russia and The Greater Middle East", **Russian International Affairs Council**, N 9, Moscow, 2013.
10. Roland Dannreuther, "Russia and the Middle East Crises", **Russian Analytical Digest**, Research Centre for East European Studies, No. 98, Germany, July 2011.
11. Stephen J. Blank, "Perspectives on Russian Foreign policy", **strategic studies institute**, USA, September 2012.
12. Stephen J.Flanagan, "The Turkey, Russia, Iran Nexus : Driving Forces and Strategies ". **Centre For Strategic and International Studies** , Washington, march 2013 .
13. Vitaly Naumin and other, Transformation in The Arab world and Russia's Interests**, Valai discussion club**, Moscow, June 2012.
14. Sayigh Yazid," The Syrian Opposition's Leadership Problem ", **Carnegie Middle East Center**, Beirut, April 2013.
15. Valery Tishkov, "The Russian People and National Identity", **Russia in Global Affairs**, Vol. 6, No. 3, July- September 2008.

3) Internet

1 ."Breaking: us sets up military Base in Syria, province of Raqqa" , in: http://www.globalreseanhca.co Glasgow, Vol50, No 6, 1998

2 .Statement president Obama on the Situation in Syria", in: https://www.obamawhitehiehouse.archives.gov/the-presshttps://www.obamawhitehiehouse.archives.gov/the-press-offoice/2011/8/18offoice/2011/8/18